بسم الله الرحمن الرحيم

جـــامعة السودان للعلـــوم والتكنولوجيـــا

كلية الدراسات العليا

قسم الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية

معارف واتجاهات المزارعين نحو الزراعة التعاقدية وأثرها على التنمية الريفية

قرية ود الترابي - محلية الكاملين- ولاية الجزيرة

Farmers Knowledge and Attitudes Towards Contract Farming and its Impact on the Rural Development

Wad al-Turabi village, Al-Kamilin locality, Al-Jazeera state

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية

أعـداد الـدارس:

حسن ادم حسن عيسى

بكلاريوس وقاية النباتات- جامعة الجزيرة(2009)

أشـراف الـدكتورة:

سعاد إبراهيم العبيد عبد الله

2021م

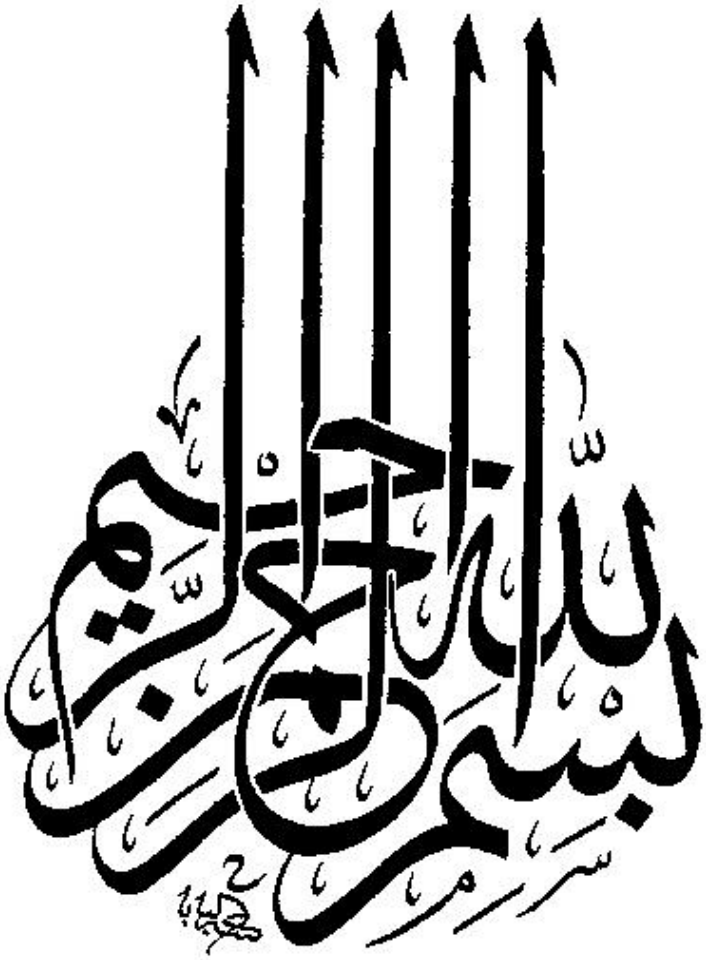
بسم الله الرحمن الرحيم

الآيـــــــــــة

قال تعالى:

"وما أوتيتم مِنْ العِلْمِ إلا قلِيلاً"

العظيم الله صدق

الإسراء الآية (85)

الإهـــــــداء

إلى من قال الله فيهم (ووصينا الإنسان بوالديه إحسانا)

إلى التي اهدتني الوصل دون الخصام إلى فيض المحبة والحنان

(أمي)

إلي من احمل اسمه بكل عز وفخر

(أبي) رحمه الله

إلى من أظهروا لي ما هو أجمل من الحياة

(إخوتي)

إلى ذكريات الأخوة الصادقة وإلي كل الذين أحببتهم وأحبوني

(أصدقائي)

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع

الباحث.....

شكـر وتقـدير

بداية أشكر الله العلي القدير أن وفقني إلى إتمام هذه الدراسة والتي أتمنى أن تكون مساهمة متواضعة في البحث العلمي في مجال الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية.

ولما كان إرجاع الفضل لأهله حقاً، فإنني أتوجه بالشكر والتقدير والعرفان لكل من له فضل على إخراج هذه الرسالة إلى حيز الوجود.

أتقدم بوافر الشكر والعرفان للأستاذة الجليلة **الدكتورة/سعاد إبراهيم العبيد**، التي تولتني برعايتها العلمية ودأبت على تشجيعي وبذل ما في وسعها لحملي على إستكمال هذا البحث، فقد بذلت جهداً في النصح

ولا يفوتني أن أسجل تقديري وعرفاني بالجميل إلى كل من ساندني أو قدم لي يد العون لإتمام هذه الرسالة وخاصة الأستاذ/ بكري ادم محمد صالح منسق الدراسات العليا والأستاذ بقسم الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية. والدكتورة/ أميمة بشير خالد والتي ساعدتني في تحليل البيانات الأولية، فشكراً للجميع وجزاكم الله عني خير الجزاء.

فهرس المحتويات

المسلسل	العنوان	رقـــــم الصفحة
i	**الآية**	أ
ii	**الإهداء**	ب
iii	**شكر وتقدير**	ج
iv	**فهرس المحتويات**	د
v	**فهرس الجداول**	ح
vi	**مستخلص الدراسة**	ط
vii	Abstract study extract	ي
	الباب الاول **مقدمة**	
1-1	مدخل	1
2-1	مشكلة البحث	2
3-1	أهمية البحث	4
4-1	أهداف البحث	4
5-1	المتغيرات	5
6-1	فرضيات البحث	6
7-1	الدراسات السابقة:	6
8-1	بعض المصطلحات البحثية	8
	الباب الثاني **الاطارالنظري** **الفصل الاول**	
1-2	التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية	9
1-1-2	مفهوم التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية	9
2-1-2	متطلبات التنمية الاقتصادية	10
3-1-2	أهداف التنمية الاقتصادية	11
4-1-2	عناصر متطلبات التنمية الاجتماعية	11
5-1-2	أهداف التنمية الاجتماعية	12
6-1-2	فلسفة التنمية الاجتماعية	13

7-1-2	قواعد التنمية الاجتماعية	13
8-1-2	دور التمية الاقتصادية في التنمية الاجتماعية	14
9-1-2	دور التنمية الاجتماعية في التنمية الاقتصادية	15
10-1-2	توفيق بين متطلبات التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية	15
11-1-2	خطوات ومراحل تخطيط التنمية الاجتماعية	16
	الفصل الثاني **التنمية المحلية**	
1-2-2	التنمية المحلية	19
2-2-2	مفهوم التنمية المحلية	20
3-2-2	مداخل التنمية المحلية	21
4-2-2	عناصر التنمية المحلية	22
5-2-2	مراحل التنمية المحلية	23
6-2-2	مجالات التنمية المحلية	24
7-2-2	تقويم مشروعات التنمية	25
8-2-2	أسس وضع إستراتيجية لتنمية المجتمع المحلي	26
9-2-2	أهمية التنمية المحلية	26
10-2-2	معوقات التنمية المحلية	27
	الفصل الثالث **ألزراعة التعاقدية**	
1-3-2	مقدمة	29
2-3-2	مفهوم الزراعة التعاقدية	31
3-3-2	أشكال الزراعة التعاقدية	33
4-3-2	الإطار القانوني لتطوير الزراعة التعاقدية	34
5-3-2	الإطارالعام لقانون الزراعةالتعاقدية	35
6-3-2	طرق تحديد أسعار التعاقد	36
7-3-2	أنواع العقود	38
8-3-2	العناصر التي ينبغي أن يشملها العقد	38
9-3-2	مزايا الزراعة التعاقدية بصفة عامة	39
10-3-2	شروط الالتزام بالشراكة التعاقدية	39
11-3-2	العيوب والمشاكل المحتملة فى الزراعة التعاقدية والحلول	39

12-3-2	التجارب الناجحة للزراعة التعاقدية بالسودان	40
13-3-2	الزراعة التعاقدية والتنمية	40
14-3-2	أهمية الزراعة التعاقدية	42
15-3-2	مجالات الزراعة التعاقدية	43
16-3-2	مفهوم الزراعة التعاقدية في إطار التطوير التسويقي	44
17-3-2	الزراعة التعاقدية والمنتجين الزراعيين	46
18-3-2	الزراعة التعاقدية وقطاعات الأعمال	47
19-3-2	دور الزراعة التعاقدية في دعم وتعزيز أبعاد التنمية المستدامة	47
	الباب الثالث **منهجية البحث**	
1-3	مقدمة	49
2-3	– مفهوم الزراعة التعاقدية	49
3-3	أشكال الزراعة التعاقدية	49
4-3	الإطار القانوني لتطوير الزراعة التعاقدية	49
5-3	الإطارالعام لقانون الزراعةالتعاقدية	49
6-3	طرق تحديد أسعار التعاقد	50
7-3	أنواع العقود	51
	الباب الرابع **النتائج والمناقشة**	
1-4	التحليل الوصفي لمتغيرات البحث	52
1-1-4	السن	52
2-1-4	المهنى	52
3-1-4	التعليم	53
4-1-4	الحالة الاجتماعية	54
5-14	الدخل قبل وبعد التعاقد	54
6-1-4	المساحة	55
7-1-4	السكن	56
8-1-4	نوع المحاصيل	56
9-1-4	معنى الزراعة التعاقدية	57
10-1-4	معرفة بنود التعاقد	58
11-1-4	مصادر المعلومات	59

12-1-4	مميزات التعاقد	60
13-1-4	الأنشطة الاجتماعية	62
14-1-4	الأنشطة الاقتصادية	63
2-4	اختبار فرضيات البحث	64
1-2-4	الفرضية الأولي(H1)	64
2-2-4	الفرضية الثانية(H2)	67
3-2-4	الفرضية الثانية(H3)	69
الباب الخامس **الخلاصة-الخاتمة-التوصيات**		
1-5	الخلاصة:	70
2-5	الخاتمة:	72
3-5	التوصيات	73
قائمة المراجع		75
الملاحق		78

فهرس الجداول

المسلسل	العنوان	رقم الصفحة
5-1	المتغيرات	5
1-3	توزيع الثبات والصدق العاملي للإستبيان	51
7-3	تحديد درجة القطع	51
1-4	توزيع المبحوثين على حسب السن	52
2-4	توزيع المبحوثين على اساس المهنة	52
3-4	توزيع المبحوثين حسب مستوى لتعليم	53
4-4	توزيع المبحوثين حسب الحالة الاجتماعية	54
5-4	توزيع المبحوثين على حسب الدخل.	54
6-4	توزيع المبحوثين حسب المساحة قبل وبعد التعاقد	55
7-4	توزيع المبحوثين على اساس حالة السكن قبل وبعد التعاقد	56
8-4	توزيع المبحوثين حسب نوع المحاصيل قبل وبعد التعاقد	56
9-4	توزيع المبحوثين على حسب معنى الزراعة التعاقدية	57
10-4	توزيع المبحوثين على حسب معرفة ببنود عقد الزراعة التعاقدية	58
11-4	توزيع المبحوثين تبعاً لمصادر نقل المعلومات عنها	59
12-4	توزيع المبحوثين تبعاً لمميزات التعاقد	60
14-4	توزيع المبحوثين حسب الأنشطة الاجتماعية	62
15-4	توزيع المبحوثين حسب الانشطة إقتصادية	63
16-4	توزيع فروق في إجابات المبحوثين في مستوى معرفة مفاهيم الزراعة التعاقدية حسب الخصائص الشخصية	64
17-4	توزيع فروق في إجابات المبحوثين في مستوى معرفة بنود الزراعة التعاقدية حسب الخصائص الشخصية	65
18-4	توزيع فروق في إجابات المبحوثين في مستوى معرفة مفاهيم الزراعة التعاقدية حسب الخصائص الشخصية	66
19-4	توزيع فروق في إجابات المبحوثين في مستوى مساهمة الانشطة الاقتصادية حسب الخصائص الشخصية	67
20-4	توزيع فروق في إجابات المبحوثين حول مساهمة الانشطة الاجتماعية حسب الخصائص الشخصية	68
21-4	توزيع فروق بين ازراعة التعاقدية وبين انشطة التنمية المحلية.	69

مستخلص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل معارف واتجاهات المزارعين نحو الزراعة التعاقدية وأثرها على تحقيق التنمية الريفية، التي أجريت بقرية ود الترابي محلية الكاملين. وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب المسح الاجتماعي للوصول إلى أهدافها، وفي سبيل تحقيق ذلك، تم اختيار عينة عشوائية مكونة من 50 فرد كعينة تمثل جملة المزارعين المتعاقدين مع النظام التعاقدي بالمنطقة، والبالغ عددهم 1000 مزارع.فقد استخدمت الدراسة أداة الاستبيان في جمع البيانات الأولية، كما اعتمدت على الكتب، البحوث، التقارير، المواقع ذات الصلة بموضوع البحث في جمع المعلومات الثانوية . حيث استخدمت الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في التحليل ووصف البيانات عن طريق الجداول التكرارية التي شملت على النسب المئوية والتكرارات، واختبار مربع (كاي) لمعرفة العلاقة بين الفروض.وقد اشارت نتائج الدراسة الي ان اغلب المبحوثين من فئة الشباب ويعملون في الزراعة ، ومعظمهم من فئة المتعلمين ولديهم الرغبة للمساهمة في الخدمة الزراعية والمجتمعية. وقد اظهرت النتائج ايضاً اِن اغلب المبحوثين اكدوا أن الزراعة التعاقدية أسلوب يساهم في زيادة دخل المزارع ،وزيادة ربحية الجهات الزراعية، وبأنها عقودات مكتوبة بين المزارعين وبين الشركات والأرض بمتوسط (4.48) بتقدير عالياً جداً. معظم المبحوثين اكدوا بان أهم بنود التعاقد هو عدم تحويل المدخلات الإنتاجية الي استخدامات اخرى، ومنع التسويق خارج دائرة الإنتاج على السواء، بدرجة عالية وبمتوسط (4.14) و(4.14) على التوالي. غالبية المبحوثين يتلقون المعلومات الزراعية من الأهل والجيران، الشركات الزراعية .اوضحت نتائج الدراسة ان اغلب المبحوثين اكدوا مساهمة الزراعة التعاقدية في زيادة دخل المزارعين،وانخفاض مستوى البطالة، و تحسين العلاقات القائمة بين المزراعين ، وتوفير الخدمات الزراعية ، وتحسين الظروف الصحية والتعليمية .اشارت نتائج الدراسة ايضاً ان اتجاهات المبحوثين نحو مساهمة الزراعة التعاقدية في الانشطة الاقتصادية ايجابية لحدما بنسبة (64.9) وايجابية في الانشطة الاجتماعية بنسبة (79.7).فقد اوضحت كذلك عدم وجود علاقة ذات الدلالة الاحصائية عند المستوى (0.05) في مستوى معارف المبحوثين بالزراعة التعاقدية تبعاً لخصائصهم الشخصية، وكذلك ان العلاقة بين مستوى المعرفة بالزراعة التعاقدية وبين مستوى التنمية المحلية علاقة غير معنوية. وعلى ضوء هذا النتائج توصي الدراسة بضرورة مشاركة كل الأطراف في التخطيط ووضع الشروط وصياغة البنود مع الاخذالاعتبارالاهتمامات البيئية عند صياغة العقود وتطبيقها في ارض الواقع .ضرورة توسيع دائرة المشاركة ليشمل كل فئات المزارعين والمراة.النهوض بأحوال المزارعين وخاصة ذوي الحيازات المتوسطة والصغيرة من خلال تطوير معارفهم وممارساتهم الإنتاجية، ومن ثم حصولهم على إسناد مجزية وعادلة ترفع من دخولهم المزرعية. ضرورة وجود إطار مؤسسي وتنظيمي ويحقق ضمانات الالتزام بالعقود .المسأهمة في تطوير نظم زراعية حديثة للتسويق والتدأول المنتجات الزراعية التعاقدية . ضرورة تصميم وتنفيذ حملات توعية وبرامج إرشادية وورش عمل وندوات تستهدف التعريف والترويج لنظم الزراعة التعاقدية لمتخلف الفئات ذات العلاقة بالزراعة ، وإنشاء نظام إرشادي يعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتسهيل فرص الحصولها للمزارعين المتعاقدين بأسعار أقلة، وربط المنتجين المتعاقدين بالبحوث الزراعية ، وتقديم المشورة الفنية لهم بانتظام.

Abstract study extract

This study aimed to analyze farmers' attitudes towards contract farming and its impact on achieving rural development, which was conducted in Wad al-Turabi village, al-Kamilin locality. The study relied on the social survey method to reach its goals, and in order to achieve this, a random sample of 50 individuals was chosen as a sample representing the total of 1000 farmers contracting with the contractual system in the region. The study used the questionnaire tool in collecting primary data, as well as It was based on books, research, reports, and websites related to the subject of research in collecting secondary information. The statistical package for the social sciences (SPSS) was used in the analysis and description of the data through frequency tables that included percentages and frequencies, and the (chi-square) test to find out the relationship between Assumptions. The results of the study indicated that most of the respondents are young people and work in agriculture, and most of them are educated and have a desire to contribute to agricultural and community service. The results also showed that most of the respondents confirmed that contract farming is a method that contributes to increasing the income of farms, and increasing the profitability of agricultural agencies, and that it is written contracts between farmers and companies and land with an average of (4.48) with a very high rating. Most of the respondents confirmed that the most important terms of the contract are not to transfer production inputs to other uses, and to prevent marketing outside the production circle alike, with a high degree and an average of (4.14) and (4.14), respectively. The majority of respondents receive agricultural information from parents, neighbors, and agricultural companies. The results of the study showed that most of the respondents confirmed the contribution of contract farming to increasing farmers' income, decreasing the level of unemployment, improving existing relations between farmers, providing agricultural services, and improving health and educational conditions. The results of the study indicated Also, the respondents' attitudes towards the contribution of contract

farming in economic activities were slightly positive at a rate of (64.9) and positive in social activities at a rate of (79.7). Also, the relationship between the level of knowledge of contract farming and the level of local development is not significant. In light of these results, the study recommends the need for all parties to participate in planning, setting conditions and formulating clauses, taking into consideration environmental concerns when drafting contracts and applying them on the ground. The need to expand the circle of participation to include all categories of farmers and women. Improving the conditions of farmers, especially those with medium and small holders, through developing their knowledge and practices productivity, and then their access to rewarding and fair support that increases their farm income. The need for an institutional and organizational framework that achieves guarantees of commitment to contracts. Contributing to the development of modern agricultural systems for marketing and trading contracted agricultural products. The necessity of designing and implementing awareness campaigns, extension programs, workshops and seminars aimed at introducing and promoting contract farming systems for the backward groups related to agriculture, establishing an extension system based on information and communication technology and facilitating access to contracting farmers at lower prices, linking contracted producers to agricultural research, and providing them with technical advice regularly.

الباب الأول

مقدمة

الباب الأول

مقدمة

1-1 مدخل:

عبر حقب زمنية طويلة ظلت اهتمامات التنمية الزراعية حول العالم تتركز حول تطوير فنون وأساليب الإنتاج والعمل على زيادة الإنتاجية، كما اهتمت الثورة الخضراء التي انطلقت في ستينيات القرن الماضي بالسعي نحو زيادة والإنتاج والإنتاجية من خلال التوسع من استخدام البذور المحسنة والأسمدة الكيمأوية. ومع ذلك كان الاهتمام غائباً أو محدوداً بالجوانب المتعلقة بنظم الإنتاج واتحادات المنتجين والسياسات الخاصة بتسويق المنتجات. ومن ثم فقد أسفرت تلك الأوضاع وخاصة في اعقاب حقبة الاصلاحات الاقتصادية، والتعديلات الهيكلية عن المشكلات والاختلالات حادة في اسواق المنتجات الزاعية، وفي العلاقات المنتجين الزراعيين، وخاصة ذوي الاحجام الصغيرة والمتوسطة، بالأسواق والهيئات التسويقية، وأصبحوا يمثلون الحلقة الضعيف والفئة الأكثر ضرراً ضمن النظم التقليدية السائدة لتسويق المنتجات الزراعية.

وتزايدة التحديات التي يواجهونها في زمن العولمة وانفتاح الأسواق واحتدام المنافسة، وكان ذلك اثره السلبي البالغ على أوضاع التنمية الزراعية بوجه عام والمزارعين بشكل خاص.منذ بدايات الالفية الثالثة اخذت اهتمامات التنمية الزراعية تولي قدراً متزايداً من التركيز نحو الاستراتجيات والسياسات الخارجية لدى الكثير من الدول نحو تحسين وتطوير النظم التسويقية للمنتجات الزاعية، والعمل على تعزيز ربط المزارعين بالأسواق المحلية،والخارجية، وذلك وفق النظم واساليب لا تقف فقط عند مصلحة المنتجين الزراعية وتحسين أوضاعهم وقدراتهم التسويقية ،وإنما تحقيق أيضا دعم تعزيز التنمية الزراعية الشاملة من المنظور العام على المستويات الوطنية للدول حيث أصبح التطور التسويقي الزراعي هو المدخل الرئيسي الذي يعول عليه في قيادة قاطرة التنمية الزراعية الشاملة، بما في ذلك تطوير الإنتاج زيادة الإنتاجية، كماً ونوعاً، وتحسين أوضاع المنتجين الزراعيين وتعزيز معدلات النمو المستدام القطاعات الزراعية. (النمر،2019م).

بدأ الإهتمام بالتنمية الإقتصادية الزراعية والأفقية الراسية في فترات الاخيرة، مما ينتظر أن يحقق تزايداً إنتاجيا كبيراً في إحداث التنمية الشاملة في مختلف القطاعات الزراعية،ورغم هذا الإهتمام الكبير في الإنتاجية الزراعية ،فإن المشاكل التسويقية لم تنل بعض العناية الكافية رغم أهميتها وصعوبة حلها ،فحصول المزارعين على سعر مجزي نتيجة إتباعهم الخطوات التسويقية السليمة وتسهيل مهمة تصدير المنتجات الزراعية إلى

مختلف الأسواق يعادل في أهميته التوسع في الطاقات الإنتاجية تماما.فكلأهما يؤدي إلى زيادة دخل المزارع ورفع مستواه المعيشي. فقد وجد في كثير من الأبحاث المتعددة التي قامت بها الدول المتقدمة إقتصادياً إن التسويق لأي سلعة زراعية يتكلف حوالي 54% أو أكثر مما يدفعه المستهلك (شبانه،1964).

فقد تغيرت البيئة الاقتصادية التي يسع الفقراء الريف إلى كسب عيشهم فيها تغيراً كبيراً خلال العشرين سنة الأخيرة. ويمثل المنتجون الريفيون الفقراء جزءا كبيراً من القطاع الخاص في البلدان النامية، كما يتفاعل الفقراء مع غيرهم من الجهات الفاعلة في القطاع الخاصة يومياً ولتحسين سبل معيشة العديد من صغار المزارعين في بلدان النامية يتطلب تحسين سبل وصولهم إلى الأسواق (IFAD,2007).

بالإضافة الي إن صغار المزارعين يواجهون بعض القيود، مثل الافتقار الي المهارات التقنية التسويقية وضعف إمكانية الوصول الي التكنولوجيا والخدمات المالية والبنية الأساسية الاجتماعية أو المادية (مثل المدارس ومراكز التدريب والعيادات الطبية والطرق) وضعف القدرة على التأثير في السياسات الحكومية ونتيجة لذلك أصبحوا في معظم حالاتهم عاجزين عن زيادة إنتاجيتهم أو إنتاج الفائض للتسويق يمكنهم من زيادة دخلهم النقدي . وحتى اذا استطاعوا إنتاج الفائض فانهم كثيراً ما يفتقرون الي المعلومات التي يحتاجون إليها والمهارات اللازمة لتسويق هذا الفايض على نحوى فعال ومجزي.(FAO,2017).

ان احد الأسباب الرئيسية لسياسة تخصيص الحكومة والبنوك أموال دعم الأعمال الزراعية هي أنها تسهم في رفع مستوى دخل المزارعين والتنمية المستدامة.وعند النظر في تقديم دعم حكومي لقطاعات الأعمال الزراعية باعتبار أنها تكون لها المسؤولية الاجتماعية اتجاه المزارعين ينبغي على الحكومة الدعم المالي اللازم لهذه القطاعات لتنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية. وكما يجب إصلاح الإرشاد الزراعي وما لديه من الخدمات لتكون ملائمة وذات الصلة بالاحتياجات والأعمال التجارية الزراعية. وكما ذكرة منظمة (الفاو): "لتحسين معيشة المزارعين هناك حاجة ماسة لإكسابهم معرفة جيدة بالجوانب التجارية ،وتشغيل مزارعهم وكيفية تسويق منتجاتهم" (FAO,2018).

1-2 مشكلة البحث :

شهد مشروع الجزيرة في الأونة الاخيرة العديد من المشكلات الهيكلية والإدارية ادت الي تدهور القطاع الزراعي الإنتاجي والتمويل بشكل عام والبنييات الأساسية والاجتماعية على وجه الخصوص ،وقد كان الضرر الأكبر من نصيب المنتجين المحلين، وخاصة طبقةصغار المزارعين والمتوسطة، حيث لا يستطيع المزارعين

استغلال ما يملكون من المساحات الزراعية الشاسعة بالصورة التي تمكنهم من زيادة إنتاجيتهم ومن ثم دخولهم، الا ان كثير ما تنقصهم إلامكانيات اللازمة للاستفادة من تلك الأراضي ،كما انهم يواجهون بعض القيود مثل الافتقار الي مهارات التقنية التسويقية وضعف إمكانية الوصول الي التكنولوجيا والخدمات الزراعية مثل توفير مدخلات الإنتاج....الخ،و ضعف القدرة على التأثير في السياسات الحكومية ونتجية لذلك أصبحوا في معظم الحالات عاجزين عن زيادة إنتاجيتهم أو إنتاج الفائض للتسويق يمكنهم زيادة دخولهم .أو حتى اذا استطاعوا لإنتاج فائض فإنهم كثيراً ما يفتقرون الي المعلومات التي يحتاجون إليها والمهارات اللازمة لعمليات التسويق هذا الفائض على نحو فعال، و أصبح المزارع لا يعرف، نوع أو نمط أو صيغ العقود الزراعية. حيث يتم التعاقد في االغالب في إطار النظم التعاقدية التقليدية. تعيش مجتمع الكاملين العديدة من المشاكل التي تتعلق بانتشار والامراض وتوالد الحشرات بصورة مخيفة، وتلوث مصادرالمياه ويرجح ان السبب هو انتشار الزراعات التعاقدية حول المنطقة. وهناك مشاكل اخرى تعاني منها المواطن والمتمثلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالاضافة الي مشكلات تتعلق بالعقود الزراعية. تعتبرالزراعة التعاقدية المحرك الرئيسي لتحقيق التنمية الريفية الشاملة في كثير من دول العالم وخاصة الدول النامية والفقيرة، وهي من الوسائل المساهمة في القضاء على الفقر الريفي وحماية البيئة.

وبالرغم من مزايا الزراعة التعاقدية الا انه يواجه بالعديد من المشكلات منها:مشكلات التنسيق مثل تأخير التسليم أو دفع وتحديد الجودة،فمن جانب المنتجين قد يؤدي الفشل في تحقيق معايير عقدية الي فقد أسعار الأساس العقد ،تجديد العقد أو أنهاؤه لأسباب غير اقتصادية،ومن جانب المشتري فان الفشل في تحقيق امدا د ثابت ،أو فقد الاستلام في التوقيت المناسب أو النوعية أو الكمية المطلوبة،وعليه فقد تكون الفلاحين المهرة اسوا حالا عند التعاقد مقارنة بحالة اخذ الفرصة في الأسواق المفتوحة (IFAD,2017)، ولان صغار المزارعين هم في موقف تفأوضي اضعف نسبيا،ينبغي ان تتاح لهم فرصة المسأهمة في صياغة احكام العقد ،مع ضمان ان تعكس العقود احتياجات المزارعين وان تكتب الالتزامات باستخدام مصطلحات يفهمها المزارعون.وبارغم من فاعلية النظام التعاقدي ووجود جهات داعمة ومسأهمة في مجالات الإنتاج الزراعي ،الا ان المنطنقة ليفقر لبعض الخدمات التنموية.

بناً على ماسبق يتضح لها ان الزراعة التعاقدية هي نموزج جديد على المجتمع المحلي في السودان تقوم فلسفته على احداث شراكة ذكية بين المزارعين وشركات التمويل والخدمات الزراعية بهدف احداث التنمية

المحلية من خلال هذا البحث يسعى الباحث الي معرفة معارف واتجاهات المزارعين نحو الزراعة التعاقدية واثرذلك على احداث التنمية للمجتمعات المحلية في ولاية الجزيرة محلية الكاملين.

1-3 أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في إطار المحاولة على إيجاد محتوى علمي يعكس بعض الأفكار والتجارب العلمية والعملية الناجحة في مجال الزراعة التعاقدية ،وعن طريقه يمكن ان يسأهم في تطوير نظم الزراعية،إلى نظم زراعية أكثر حداثةً ومواكبةً،مع متطلبات وتلبي احتياجات الشريكات التصنيعية وبخاصة الوطنية،والهيئات التصديرية،الذي بدوره يمكن ان يقود إلى ربط المزارع بالأسواق والإنتاج ،ويمكن أن يشجع على دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والزراعية،وبدورها يمكن ان يسهم في تحسين الأوضاع المعيشية ،لهؤلاء الفئات. كما يمكن ان يسهم على مساعدة العاملين بالأبحاث والجهات ذات الصلة في تخطيط برامج الذي تتعلق بالزراعة التعاقدية والتنمية المستدامة.

1-4 أهداف البحث :

يهدف البحث إلى الآتي:.

- ✓ التعرف على اهم الخصائص الشخصية للمبحوثين.
- ✓ قياس مستوى معرفة المبحوثين بالزراعة التعاقدية.
- ✓ دراسة اثربعض الخصائص الشخصية على مستوى معرفتهم بالزراعة التعاقدية.
- ✓ معرفة اثر بعض الخصائص الشخصية للمبحوثين على.متسوى التنمية الريفيةبالمنطقة من خلال بعض المؤشرات.
- ✓ دراسة اثر الزراعة التعاقدية على التنمية الريفية من خلال بعض المؤشرات.

1-5 المتغيرات :

المتغيرات المستقلة	لمتغيرات التابعة
أ- **الخصائص الشخصية** -السن -المهنة -التعليم -الحالة الاجتماعية-الدخل الشهري - نوع السكن قبل التعاقد - نوع السكن الحالي - مستوى الدخل قبل التعاقد - مستوى الدخل بعد التعاقد - مساحة الحيازة قبل التعاقد - مساحة الحيازة بعد التعاقد - نوع المحاصيل قبل التعاقد - نوع المحاصيل بعد التعاقد	**ج- التنمية الريفية** * **المؤشرات الاقتصادية** - زيادة مستوى الدخل - انخفاض مستوى البطالة - انخفاض مستوى الهجرة * **المؤشرات الاجتماعية** - مستوى التعليم - مستوى العلاقات - مستوى الصحة العامة - مستوى العلاقات الاجتماعية
ب- مستوى المعرفة بالزراعة التعاقدية - المفاهيم العامة للزراعة التعاقدية - مكونات العقد ونبوده - مزريا الزراعة التعاقدية - مصادرالمعرفة بالزراعة التعاقدية	

المصدر :الباحث الاجتماعي 2019م

1-6 فرضيات البحث:

1. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة0.05بين بعض الخصائص الشخصية للمبحوثين ومستوى المعرفة بالزراعة التعاقدية.
2. توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة0.05بين بعض الخصائص الشخصية للمبحوثين ومستوى التنمية محلية.
3. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة0.05 بين مستوى المعرفة بالزراعة التعاقدية ومستوى التنمية الريفية.

1-7 الدراسات السابقة:

في هذا الفصل نستعرض بعض الدراسات التي تناولت موضوع الزراعة التعاقدية ،وبعض النماذج والتجارب الناجحة في بعض الدول النامية والمتقدمة، حول سبل نجاح الزراعة التعاقدية.نتأولها فيما يلي:

1- **أظهرت دراسة (امل ،مها) (2016م):** التي أجريت لعينة من مزارعي بنجر سكر، (بالنوبارية) ،أهمية الزراعة التعاقدية بالنسبة لمنتجي بنجر السكر بأنها أسلوب يسهم في زيادة دخل المزارعين، إذا تم فيه ترتيبات تعاقدية جيدة، وتوافرت فيه بند تحديد مسؤلية كل طرف باعتبارها أهم بند من بنود العقد. كما أكدوا أن ضمان التسويق هي من أهم ميزة لنجاح تطبيق الزراعة التعاقدية لمحصول بنجر السكر، إهدار المحصول أثناء الفرز والإصابة بالأمراض هي من أكثر المشكلات التي تواجها مزارعي بنجر السكر يجب معالجتها. وفي ذات السياق يروا ان شريكات والتسويق والجمعيات هم أهم مصادر أخبار عن الزراعة التعاقدية،هنا يظهر ضعف الدور الإرشادي.

كما ربطت العديد من الدراسات التطبيقية عن الزراعة التعاقدية بين الدخول في ترتيبات الزراعة التعاقدية وبين تحسين دخول المشاركين ومنها دراسة (Bolwig,et,al,2009) عن الزراعة التعاقدية على منتجات الزراعة العضوية في أوغندا.وقد وجد أن تحول المزارعين غير المتعاقدين إلى المتعاقدين ارتبطت بزيادة دخولهم بنسبة 47%في المتوسط.

2- وفي ذات السياق أكدت دارسة، (زيادة، والبعلي،20012) والتي أجريت لعينة من زراع الموالح،والبطاطس ،بالمحافظة الغربية، عن معرفة الزراعة التعاقدية ودور الإرشاد فيها، حيث غالبية

المنتجين أكدوا أهمية الزراعة التعاقدية لتسويق منتجاتهم،على الرغم من ضعف الخدمات الإرشادية، وأيضا يروا ان التعريف المقترح للزراعة التعاقدية هي التعاقد مع شريكات التصدير بعقود المشاركة في التكاليف يحدد فيها حقوق وواجبات طرفي التعاقد مصحوباً بخدمات تسويقية.

3- قام (Gato,et,al,2017) بدراسة العلاقات بين الزراعة التعاقدية والتنمية الزراعية لمنتجي زيت النخيل في اندونوسيا على مستوى القرية عن طريق عمل استبيان ل 100قرية منتجة لزيت النخيل من خلال تنظيم مقابلات مع مجتمعات القرى التي استهدفتها أو ممثلين عنها وهو ما يعتبر اتجاهاً جديداً مقارنة بالدراسات التي تمت على مستوى الأسر،(النمر،2019).

4- عرضت دراسة (2018، CHINAKAI,SORGERY) تجربة الزراعة التعاقدية بين شركة (ATHenian Brewery) الشعير في مقاطعة سالونكي باليونان،حيث أكدت أهمية دور التي تلعبه التعاونيات في تنظيم العلاقات بين الشركة والمزارعين ،حيث مثلت التعاونيات المزارعين في التعاقد مما عزز من قدرتهم التفاوضية مع الشركة.

5- **دراسة (د.سرحان (2015):** عن مفهوم الزراعة التعاقدية بكفرة الشيخ، . هدفت إلي أهمية معرفة الزراعة ومجالات تطبيقا ، وقد استخدمت الدراسة استمارة استبيان لعدد مزارعين الداخلين في التعاقد وأسلوب المقابلة لجمع البيانات من العينة ، حيث استخدمه الباحث المنهج التحليلي الوصفي لشرح وتفسير النتائج ،وكانت ابرز التوصيات ضرورة التزام بالعقود المبرمة.

1-8 بعض المصطلحات البحثية:

التنمية الإقتصادية :

يقصد بها تحريك وتنشيط الإقتصاد القومي من خلال زيادة القدرة الإقتصادية مع ضرورة إستخدام كافة الموارد بهدف تشجيع الإستثمار.

التنمية الاجتماعية:

يقصد بها الإرتقاء بالجانب الإجتماعي من خلال تبني سياسات إجتماعية تساعد على تحسين المستويات الإجتماعية والمعيشية والحد من الفقر وخاصة في المجتمعات المحلية من خلال توفير فرص العمل والقيام بأنشطة لتنمية المجتمع وهذا ما يؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة والحد من إنتشار الآفات الاجتماعية كالسرقة والجرائم.....إلخ ، كما تطمح التنمية الاجتماعية إلى تحسين نوعية الخدمات المقدمة على مستوى المناطق التي تعاني من الفقر.

الباب الثاني
الإطار النظري

الفصل الأول

2- 1 التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية:

مقدمة:

تتجه الكثير من الدول بين التوسع في الإنتاج والاستهلاك السلع والخدمات العامة بغرض إحداث التغييرات الجذرية في البنيان الاقتصادي والعلاقات الاجتماعية،والعمل علي زيادة الثروة الإنتاجية وعدالة توزيع الدخل ،واحداث النمو المتوازن المطرد بين تكوين رأس مال البشري في المجتمع ،وتتناسق السياسات الاقصادية والاجتماعية مع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية من نواحي الإنتاج والاستثمار وفرص العمالة الكاملة ورفع مستوى الاستهلاك.والمجتمع كله بنشاطه الاقتصادي والاجتماعي المترابط ،لذا فإن التنمية عملية شاملة ومتعددة الجوانب ومتشعبة الابعاد من ادراكها باعتبارها ذات شقين اقتصادي واجتماعي،في اطار منهج تكاملي يأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل الاقتصادية والاجتماعية (حسن،2001).

2-1-1 مفهوم التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية:

مفهوم تعريف التنمية الاقتصادية:

ِن اغلب التعاريف التي قدمها المفكرون الاقتصاديون على اختلاف توجهاتهم على مر العصور أنها كانت تقترب من فكرة واحدة،بأنها: الزيادة في الطاقة الإنتاجية ونمو الدخل القومي والفردي معاً(السلموني،2020).

مفهوم تعريف التنمية الاجتماعية:

قد تختلف نظرة الاقتصاديين عن نظرة الاجتماعين ،وعن بقية الأطياف التي تبحث في مجال التنمية الاجتماعية .**فالفريق الأول:**يركز على المؤشرات المادية للرفاه الاجتماعي.

اما الفريق الثاني :فيعني بها تحقيق التوافق الاجتماعي لدى افراد المجتمع بما يعنيه هذا التوافق بين اشباع بيلوجي ونفسي واجتماعي.

اما فريق المصلحين الاجتماعين،يعرفوا التنمية الاجتماعية بتوفير المتطلبات الاجتماعية للانسان ،من التعليم والصحة ،والسكن الملائم والقليل المناسبة لقدرات الإنسان ،والأمن ،التأمين الاجتماعي،وتكافؤ الفرص والانتفاع بالخدمات الاجتماعية.(تقارير برنامج الامم المتحدة الانمائي ،2002،2003).

2-1-2 متطلبات التنمية الاقتصادية:

تقتضي عملية التنمية الاقتصادية لنجاحها متطلبات عديدة تتمثل هذه المتطلبات في تغييرات عديدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في المجتمع يتم استعراضها في المؤشرات الخاصة بالتنمية الاقتصادية فقط.فيما يلي(حميدوش،2008).

رفع المؤشرات الاقتصادية:

من متطلبات التنمية الاقتصادية هي رفع مؤشراتها ومن بين هذه المؤشرات مايلي:

1-رفع مستوى الدخل:

تعتبر نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي أو ما يسمى بمتوسط دخل الفرد من أهم المؤشرات للتنمية الاقتصادية،ويتطلب عملية التنمية الاقتصادية التغيير في هذا المؤشر بالزيادة الذي تتطلب يؤدي بدوره الي رفع من مستوى التغذية والرعاية الصحية،و نسبة التعليم فهو بهذه الزيادة يؤدي الي تغيير مصاحب للوضع كله.

2- **رفع مستوى الادخار**

يعد الادخار من المؤشرات الاقتصادية الهامة للتنمية وتعتبر الزيادة فيه مطلب من متطلبات التنمية الاقتصادية،لذا يتوجب على الحكومات ان تعمل بكل طاقتها على تشجيع الادخار والتنمية بشتى الطرق.

3- رفع مستوى الاستثمار:

يعد الاستثمار محرك للتنمية الاقتصادية فارتفاعه يعني زيادة الطاقة الإنتاجية للمتجمع وقدرته على النمو والتطورحيث يتطلب المعارف الفنية والتكنولوجية في مجلات الإنتاج وغيرها .

4-رفع مستوى الاستهلاك:

يعتبر مؤشر الاستهلاك احد العوامل الرئيسية للتغير عن التنمية الاقتصادية ،حيث يستخدم هذا المؤشر من خلال تحديد نصيب المواطن.فإرتفاع مستوى الاستهلاك يعتبر ضمن أهم متطلباتها.

2-1-3 أهداف التنمية الاقتصادية:

تهدف التنمية الاقتصادية الي شقين، الأولي يتعلق بالجانب الاقتصادي،والثاني بالجانب الاجتماعي.ونذكر منها ما يلي:

1-زيادة الدخل القومي: هو الهدف الرئيسي للتنمية الاقتصادية ،وهو الهدف الأكثر الحاحاً في الدول النامية وبعض الدول المتقدمة، لما يتميز به من الفقر وتدني مستوى المعيشي حيث لا يمكن القضاء عليها إلا بزيادة الدخل القومي.

2-رفع المستوى المعيشي: يعتبر هذا الهدف من الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها وخصوصاً في الدول النامية ،ولعله اقرب مقياس لمتوسط دخل الفرد.

3-تعديل التركيب للاقتصاد الوطني: في الدول النامية يغلب القطاع الزراعي على البنيان الاقتصادي بإعتباره مجال الإنتاج ومصدر عيش غالبية السكان غير أن معيار التقدم يركز على مساهمة القطاع الصناعي في الناتج القومي الإجمالي. ومن ثم فإن من الضروري القيام بالأعمال الواجبة لتعديل هذا الاختلال في البنيان الاقتصادي.

4. تقليل التفاوت في الدخول والثروات: في الواقع أن هذا الهدف اجتماعي والشيء الملاحظ انه في الكثير من الدول النامية ورغم مستوى الدخل القومي فان هنالك فئة قليلة يستحوذ على قسط كبير من الدخل بينما لا يمتلك غالبية أفراد المجتمع إلا قليل منه وهو ما يخلق الاضطرابات الشديدة وحالة من التفكك لهذا المجتمع (السلموني،202).

2-1-4 عناصر متطلبات التنمية الاجتماعية:

تعتمد التنمية الاجتماعية لتحقيق أهدافها على مجموعة من العمليات التي يمكن من عن طريقها احداث تغير متكامل ومقصود ومرغوب في المجتمعات ،ويمكن تحديده في ثلاثة محاور رئيسية التالية .

ا- **المحور التغير البنائي أو البنياني:**

تمثل التحديات الأساسية للدول النامية ،حيث اصبح من الصعب ان تحدث تنمية في المجتمع المختلف دون ان يتغير البنيان الاجتماعي لتلك الدول ،وعليه فان التغير البنياني واحدمن مجموعة المتطلبات الأساسية اللازمة للتنمية.

ب-محور الدفعة القوية

يقتضي خروج الدول النامية من حالة التخلف دون حدوث دفعة قوية يتسنى بمقتضاها الخروج من حالة الركود .وهي ضرورية لاحداث تغييرات كيفية في المجتمع،واحداث التقدم الممكن في اسرع وقت.

ج- محور الإستراتيجية الملائمة.

يقصد بها الإطار العام أو الخطط العريضة التي ترسمها السياسة التنموية في الانتقال من حالة التخلف الي حالة النمو الذاتي (ابوزيد،1987).

2-1-5 أهداف التنمية الاجتماعية:

ترتكز الهدف الرئيسي للتنمية الاجتماعية في تحسين نوعية الحياة في مختلف النشاطات البشرية ،من خلال احداث التغييرات الاجتماعية التي تساهم في تحقيق التوازن بين الجانب المادي والجانب البشري بما يحقق للمتجمع بقاءة ونموه.ويتحقق الرئيسي من خلال تحقيق الأهداف التالية للتنمية الاجتماعية(السروجي،2001)..

- احداث تغييرات في البناء الاجتماعي للمجتمع ووظائفه.
- معالجة المشكلات الاجتماعية الناتجة عن التغيير والمتصله به.
- تزويد افراد المجتمع بالمعرفة والمهارات والقدرات التي تساهم على تحسين مستوياتهم المعيشية.
- تقديم الخدمات لافراد المجتمع لتحسين نوعية الحياة وتيسير الحصول عليها.
- اتاحة الفرص لافراد المجتمع للمشاركة الفعلية في توجيه التنمية الاجتماعية وتنفيذ برامجها المعيشية.
- اشباع الاحتياجات الاجتماعية لافراد المجتمع بمفهومها الشامل ،من خلال تقديم الخدمات الاجتماعية المختلفة (تعليم ،صحة،اسكان،ثقافة ،رعايةاجتماعية،تنشئة، (ابوزيد،1987).

تستهدف التنمية الاجتماعية تحقيق التقدم الاجتماعي من خلال الاجراءات مقصودة ومخططة وذلك عن طريق اشباع حاجات الانسان الضرورية والاجتماعية والمتمثلة في الاتي.(حميدوش،2008).

2-1-6 فلسفة التنمية الاجتماعية.

ترتكز فلسفة التنمية الاجتماعية على مجموعة من الحقائق تتمثل في الاتي:_

1- تتبع المبادي واهداف التنمية الاجتماعية،مبادي واهداف الاديان السماوية،والمتمثلة في احترام الانسان والحفاظ على كرامته والاعتراف بوحدته وصيانة حقوقه،والالتزام بمبدأالتكامل الاجتماعي.

2- التنمية الاجتماعية عمل انساني تمتد جذورها في طبيعة الانسان كمخلوق اجتماعي يسعى دائماً الي البقاء والاستمرار،مستعيناً بقدراته المختلفة في التفاعل والتعاون مع الغير لاشباع الاحتياجات ومواجهة المشكلات.

3- التنمية الاجتماعية هي ترجمة الحقيقية لمفهوم العدالة الاجتماعية،المتمثلة في التعاون والمشاركة وتحمل المسؤلية الاجتماعية التي يحقق بها تنمية وتقدم المجتمع.

4- ترتكز التنمية الاجتماعية على ارادة افراد المجتمع ،ورغبتهم في القيام بعمليات التنمية على اسس سيلمة نابعة من شعورهم بالانتماء والولاء وعمل بالمسئوليةلاحداث التقدم المنشود.

5- تؤكد التنمية الاجتماعية على اهمية المسؤلية الاجتماعية المشتركة بين الفرد ومجتمعه، متمثلة في حكومتة،فكل منها حقوق عليه وواجبات اتجاه الآخر. وصولاً الي الاهداف المنشودة.

6- ترتكز التمية الاجتماعيةعلى تحقيق تماسك وترابط اجزاء ومكونات المجتمع .

7- التنمية الاجتماعية سبيل الي السلام العالمي الذي تنشد اليه.

2-1-7 قواعد التنمية الاجتماعية.

ترتكز التنمية الاجتماعية على مجموعة هامة من القواعد الاساسية في تكاملها لتساهم في الوصول الي الاهداف المنشودة للتنمية الاجتماعية ،يمكن توضيحها فيما يلي(ابوزيد،1987)..

أ. مشاركة افراد المجتمع في برامج التنمية الاجتماعية.

اِن من اهم معوقات التي تحول دون تحقيق الاهداف المنشودة.للتنمية الاجماعية بالقدر المطلوب في المجتمعات النامية هي ضعف عملية المشاركة عن طريق:

1. اثارة وعي افراد المجتمع نحو تحسين نوعية الحياة والنظر الي مستوى افضل.
2. استخدام وسائل اقناع بالاحتياجات الجديدة المتطورة.
3. التدريب على الوسائل الحديثة في الانتاج.
4. اكساب افراد المجتمع انماط جديدة من العادات الاقتصادية،والاجتماعية مثل الادخارواقامة مشاريع وكيفية والاستهلاك والترشيدفيه.

ب. التكامل الاجتماعي والتنسيق بين برامج التنمية.

بمعنى ضرورة الاهتمام بمواجهة احتياجات المجتمع وعلاج مشكلاته، من خلال خطة متكاملة،لجميع البرامج الاجتماعية والاقتصادية،وهذا يؤكد مدى السائد والتكامل بين النظم الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع.

ج. الوصول الي نتائج ملموسة لهااثر في المجتمع:

اِن النتائج سريعة وملموسة من برامج التنمية تحقق ثقة افراد المجتمع ،فالثقة في برامج التنمية الاجتماعية مطلب ضروري لنجاحها.

د.الاعتماد على الموارد المحلية:

ترتكز برامج التنمية الاجتماعية على استثمار الموارد المحلية المتاحة في المجتمع سواء موارد مادية ،اوبشرية ممايقلل من تكلفة البرامج.

2-1-8 دور التمية الاقتصادية في التنمية الاجتماعية:

تؤدي التنمية الاقتصادية بالاضافة الي وظيفتها الاقتصادية وظيفة اجتماعيةحيث انها تستهدف في المدى البعيد رفافهية الانسان ورفع مستوى المعيشة لذا فكل المستويات الاجتماعية المتمثلة في الخدمات والتعليم والترفيه وغيرهاتعتمد على القدرةالاقتصادية وتوزيع تلك القدرة بين الاستهلاك والاستثمار ولزيادة القدرة الاقتصادية لابدمن زيادة الثروة والانتاج والدخل القومي.(حميدوش2008).

2-1-9 دور التنمية الاجتماعية في التنمية الاقتصادية.

تحتاج التنمية الاقتصادية الي الانسان معد ومدرب وقادر على استخدام وسائل الانتاج وغيرها من الوسائل ،الاستخدام الصحيح استخداماً عقلانياًورشيداًوهي ماتقوم به التنمية الاجتماعية،فهي تعد القوى البشرية المدربة وتعمل على وتغيير الاتجاهات والقيم والسلوك التي يعوق جهود التنمية الاقتصادية.

2-1-10 توفيق بين متطلبات التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية.

لكل من التنمية الاقتصادية والاجتماعية متطلبات وتحتاج لتحقيق اهدافها على احسن وجه، اولها كيفية تمويل هذين الجانين. وفي ذلك قسم مصادر تمويلها الي مصادر داخلية وخارجية.(حميدوش2008).

أ-المصادر الداخلية لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية:يقصد بالتمويل الداخلي ان يتم توفير الموارد المالية عن طريق الموارد المحلية التي تؤمنها الداخلية ويمكن تصنيفها الي الآتي.

-التمويل عن طريق الادخار الداخلي.

يعرف الادخار بأنه جذءالمتبقي من الدخل بعد الاستهلاك،(الادخار=الدخل -الاستهلاك).وله شقين الاولي اختياري،يقوم به الافراد في المؤسسات وبمحض ارادتهم،والآخر اجباري يفرض من خارج عن ارادة الافرادوالمؤسسات وكلاهما يسهمان في تكوين رأس المال.

- التمويل عن طريق فرص الضرائب.

-التمويل عن طريق استخدام المزيد من النقد.

-التمويل عن طريق الاقتراض.

ب. المصادر الخارجية لتمويل البرامج التنمية الاقتصادية.

-القروض والمنح

-المعونات

2-1-11 خطوات ومراحل تخطيط التنمية الاجتماعية:

يمر تخطيط التنمية الاجماعية بمجموعة من مراحل وخطوات متداخلة ومتشابكة الجوانب ،ومتماسكة الحلقات يمكن عرض هذه المراحل والخطوات فيمايلي.

مرحلة وضع الخطة: تمر هذه المرحلة بالخطوات التالية:

جمع البيانات الاساسية:

لابد لاجهزة التخطيط ان توفر لديها قد كافي من البيانات عن ظروف المجتمع واوضاعه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، حتى تستطيع ان تقترح الاهداف الاولية للخطةبصورة واقعية تجعلها قابلة للتنفيذ، ويمكن الحصول على البيانات الاساسية بالرجوع الي السجلات الاحصائية او اجراء الدراسات والبحوث الاجتماعية.

يتطلب التخطيط للتنمية توافر بيانات وإحصائيات عن السكان والقوة العاملة ،والتعليم ،الصحة،والخدمات الاجتماعيةوذلك يفتقد في تكوين صورة صادقة عن المجتمع واوضاعه واحتياجاته الاساسية والقيام بعمليات التخطيط على اساس علمي سليم.

مرحلة تحديد اهداف الخطة:

بعد ان تنتهي اجهزة التخطيط من تجميع البيانات والحقائق المطلوبة فأنها تقوم باقتراح أهداف الخطة .وأهداف خطط التنمية الاجتماعية تضمن جانبين:.أولهما: احداث تغييرات إجتماعية تلحق البناء الاجتماعي ومكوناته الديموغرافية والايكولوجية والطبقية والسياسية والاسرية والتعليمية والصحية، بالإضافة الي تغير العلاقات والقيم التي تتصف بالجمود وتدعو الي التواكل والسلبية والتبعية. ثانيهما: العمل على اشباع الحاجات الأساسية وذلك عن طريق تعليم الافراد وتوفير فرص عمل لهم، والقضاء على البطالة، والنهوض بالمستويات الصحية، والقضاءعلى الظروف التي تؤدي الي الانحراف والجريمة، وتوفير الخدمات والرعاية الاجتماعية، ومساعدة الافراد والجماعات على مواجهة مشكلاتهم واشباع حاجاتهم وتحقيق رغباتهم المتغيرة حتى يتمكنوا من المساهمة بإيجابية في برامج ومشروعات التنمية.وبعد ان يتم تحديد الأهداف يتم ترجمتها الي برامج ومشروعات ، ثم الربط بينهما في نسق متكامل يتضمن الإطار المبدئي للخطة.

مرحلة تصميم الإطار المبدئي للخطة:

من الممكن ان يتم وضع الخطة من القمة فهابطاً الي المستويات المحلية، وفي هذه الحالة توضع برامج ومشروعات التنمية الاجتماعية على أساس المركزية، ثم توزع الي خطط إقليمية لتقرها تلك المستويات أو العكس.

والهيئة المركزية للتخطيط تصمم الإطار المبدئي للخطة، وتحدد البرامج والمشروعات التي يمكن القيام بها بعد المفاضلة الدقيقة بين مختلف المشروعات على أساس مدى أهميتها والحاجة إليها، وإمكانية تنفيذيها، ثم ترتيبها وفق أولوياتها وذلك على ضوء الإطار العام للخطة وعلى أساس المعلومات المتوفرة عن القطاع، وذلك تمهيداً لوضع الإطار النهائي للخطة.

مرحلة تصميم الإطار النهائي للخطة

بعد ان تنتهي اللجان الفنية بالهيئة المركزية للتخطيط من دراسة ما تجمع من مقترحات حول الإطار المبدئي للخطة تتولى كل لجنة اعداد تقرير تفصيلي عن آرائها في مقترحات اقامة مشروعات جديدة، أو التوسع في المشروعات القائمة، وبعد دراسة المشروعات بدقة والمفاضلة بينها وترتيبها في سلم الأولويات وضرورة تضمينها في خطة المراحل السنوية للخطة، وتوضع الخطة في شكلها النهائي ولا تصبح قابلة للتنفيذ الا بعد اقرارها من الجهات والسلطات المختصة.

مرحلة تنفيذ الخطة:

يتوقف نجاح تنفيذ الخطة على مدى وضوح أهدافها، وارتباطها بالحاجات الفعلية للمجتمع ومراعاتها للإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة. يحتاج التنفيذ الي دراسة الاجراءات وتحديد الأولويات وفقاً للشكل المحدد في اطار الخطة، وبالتكلفة المخصصة وفي حدود المدى الزمني المقرر.

هنالك مجموعة من العوامل ينبغي مراعاتها عند تنفيذ الخطة أهمها:

- مدى توفير الإمكانات البشرية والفنية والمادية في كل بيئة
- علاقة المشروع المراد تنفيذه في الخطة بالمشروعات المنفذة بالفعل.
- العلاقة بين مختلف الهيئات التي تتولى اجراءات التنفيذ.

مرحلة متابعة الخطة:

يقتضي نجاح خطط التنمية التعرف على سير العمل واتجاهاته ومعدلات ادائه وضمان تنفيذ المشروعات وفقا للزمن المحدد والتكلفة الموضوعة، والكشف عن مواطن الضعف والقصور في تنفيذ المشروعات، كما ينبغي متابعة سير الاجراءات التنفيذية منذ المراحل الأولي للتنفيذ.المتابعة في برامج التنمية الاجتماعية أهداف تطبيقية تتمثل في تحديد المشروعات الاجتماعية التي يتم تنفيذها، والتعرف على المشكلات والمعوقات التي تعترض سير العمل حتى يمكن معالجة أي اضطراب أو خلل في التنفيذ قبل التراكم والانحرافات السالبة التي قد تؤدي الي فشل الخطة في تحقيق أهدافها. ولنجاح المتابعة ينبغي ان يكن على اسس موضوية بعيدة عن الاعتبارات الشخصية والاهواء الذاتية، وان ينظر إليها بأنها مجرد وسيلة لتصحيح الانحرافات،وان تكون عملياتها معروفة للعاملين.

مرحلة التقويم:

التقويم اداء أو منهج علمي يستهدف الكشف عن حقيقة التأثير الكلي أو الجزئي لبرنامج من برامج التنمية في النطاقين القومي أو المحلي على السواء، ووسيلة تحقيق هذا الهدف الكشف عن حقائق التغيير الاجتماعي الثقافي،المادي والمعنوي.

فالتقويم وسيلة تستهدف الكشف عن فاعلية برامج ومشروعات التنمية، وقياس درجة كفايتها الإنتاجية ثم التعرف على مركب العلاقات القائمة بينهما، والوقوف على الاثار التي تحدثها في الأهداف القومية العامة للتنمية.

والتقويم يفيد في الكشف عن جوانب القوة والضعف في تنفيذ برامج ومشروعات التنمية، والوقوف على طبيعة ومناخ العمل، والتعرف على اتجاهات الافراد ومدى تقبلهم لما يقدم لهم من الخدمات.

ولتقويم مشروعات التنمية الاجتماعية يمكن اتباع مجموعة من الخطوات التالية :

- تحديد أهداف المشروع أو البرنامج.
- تحديد أهداف التقويم.
- تحديد محكات التقويم.
- تحديد المناهج المستخدمة التقويم.
- اختيار أدوات التقويم المناسبة .
- جمع البيانات والمعلومات .
- استخلاص النتائج (حسن، 1982).

الفصل الثاني

التنمية المحلية

مقدمة:

يعرف عصرنا الحالي واقعاً مغايراً لما سبق حيث نشهد تطورات في جميع الميادين نتيجة التقدم الحاصل في المجال العلمي خصوصاً وأن متطلبات عصرنا جعلت من التنمية عنصراً ضرورياً وملحاً للسير قدماً نحو التقدم وهذا لا يأتي إلا بتعبئة في كافة النواحي إنطلاقاً من القاعدة وصولاً إلى هرم السلطة ، ولا يكون إلا بمشاركة مجتمعية فعالة من أجل بناء قاعدة سليمة.

2-2- 1 التنمية المحلية:

ظهرت فكرة التنمية المحلية في العام 1944م عندما رأت سكرتارية اللجنة الإستشارية لتعليم الجماهير في إفريقيا ضرورة الأخذ بتنمية المجتمع المحلي وإعتبارها نقطة البداية في سياسة الحكومة، كما ألقي عليها الضوء في العام 1948م عندما أوصى المؤتمر الصيفي المنعقد بكمبردج والخاص بالإدارة الإفريقية بضرورة تنمية المجتمع المحلي وحدد لها تعريفاً. وكذلك في العام 1954م عندما أوصى مؤتمر أشردج بضرورة تنمية المجتمع المحلي وسأهم في تحديد مدلولها أيضا، وفي عام 1951م قررت المنظمة الدولية تخصيص قسم لتنمية المجتمع كما طالبت سكرتارية الأمم المتحدة وكالاتها المتخصصة في العام 1953م أن تقوم بدراسة المعونة التي تقدمها الدول الأعضاء .لكن التنمية المحلية لم يكن لها صدى كبير إلا بعد الحرب العالمية الثانية حيث عرفت تحرر كثير من الدول التي كانت خاضعة للإستعمار فبدأت في تبني فكرة التنمية المحلية، وفي عام 1955م وجهت السكرتارية أول تقرير لها عن تنمية المجتمع المحلي موضوعه التقدم الإجتماعي عن طريق برامج تنمية المجتمع المحلي، ومنذ ذلك الحين إعتبرت تنمية المجتمع المحلي وسيلة أساسية وفعالة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى المحلى في البلدان النامية، كما صاغ العلماء والمختصون في التنمية العديد من التعريفات التي تحدد مدلول إصطلاح تنمية المجتمع المحلي ليبدأ التركيز على تنمية المجتمعات المحلية في المناطق الريفية والإهتمام بإستراتيجية التحديث ومحاولة تحسين الخدمات الإجتماعية والصحة والتعليم. (التابعي1993م).

إن إهتمام الأمم المتحدة بموضوع التنمية المحلية وإعتبارها ضرورية في الوصول إلى التنمية الوطنية يؤكد بما لايدع مجال للشك أن التنمية المحلية هي القاعدة الأساسية في عملية الإنطلاق الأولى، وهنا يلاحظ أن البحوث التنموية التي قامت بها نظرياً حاولت تطبيقها مادياً وأكدت أن التنمية المحلية كي تنجح وتتحسن لابد من المراقبة والمتابعة المستمرة من طرف الخبراء المتخصصين في مجالات التنمية على مستوى المجتمعات المحلية إلا أن بعض الخبراء يؤكدون أن التنمية المحلية لابد أن تنطلق من واقع الدولة في حد ذاتها ولا يمكن أن تنجح إذا كانت مقدمة على شكل دراسة نجحت في دولة أخرى أو طبقت في إحدى الدول ونجحت كون الواقع يختلف من بلد لآخر.

ويمكن القول أن التنمية هي عملية معقدة وشاملة تضم جوانب إقتصادية، إجتماعية وسياسية وثقافية مع عدم إهمال الجوانب النفسية والسوسيولوجية الناتجة عن المشاكل والحاجات البشرية. (خالد،2010م).

2-2-2 مفهوم التنمية المحلية:

يعد موضوع التنمية المحلية من المواضيع المهمة في الوقت الراهن نظراً لما يحمله من تغيرات في كافة الأصعدة وقد كانت هناك محاولات عديدة لضبط مفهومها ومن أبرز التعاريف نذكر ما يلي:

عرفها التابعي على أنها : عملية تغيير تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن الإحتياجات للوحدة المحلية، وذلك من خلال القيادات المحلية القادرة على إستخدام وإستغلال الموارد المحلية وإقناع المواطنين المحليين بالمشاركة والإستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي وصولاً إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدة المحلية ودمج جميع الوحدات في الدولة(التابعي،1993م).

فالتنمية المحلية ترتكز على شراكة مجتمعية بين المواطنين والسلطات الرسمية .

ويري تايلور: أن مفهوم تنمية المجتمع المحلي يشير إلى مجموعة الطرق والوسائل التي يمكن من خلالها الناس الذين يعيشون في مجتمعات محلية من المشاركة والتفاعل من أجل تحسين ظروفهم وأحوالهم الإقتصادية والإجتماعية وهكذا يصبحون جماعات عمل فعالة ومؤثرة في برنامج التنمية الوطنية .

ويعرفها الدكتور صلاح العبد: تنمية المجتمع المحلي هي عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع وجماعاته وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية لحل مشاكل المجتمع.(خالد، 2010م).

وتكمن ضرورة التنمية المحلية في كونها تعطي للهيئات المحلية التكفل بجزء من مسؤولية تنمية

المجتمع إلى جانب الهيئات المركزية سعياً في ذلك إلى تحقيق مبدأ التوازن الجهوي، هذا الأخير الذي يفتح بدوره للوحدات الإقليمية باب المبادرة التي من شأنها تلبية مطالب سكان الأقاليم محلياً.

كما يرى الدكتور أحمد رشيد " : بأن التنمية المحلية هي دور السياسات والبرامج التي تتم وفق توجهات عامة لإحداث تغيير مقصود ومرغوب فيه في المجتمعات المحلية تهدف إلى رفع مستوى المعيشة في تلك المجتمعات بتحسين نظام توزيع الدخول.

حسب مؤتمر آشردج للنمو الإجتماعي في بريطانيا سنة 1948 م عرفت التنمية على أنها " :التربية الشعبية أي بمعناها نفسه (تنمية المجتمع) فاعتبرت حركة هدفها تحسين المستوى المعيشي مستندة على مشاركة إيجابية شعبية واسعة النطاق، ومن الأفضل أن تكون المبادرة شعبية وإذا لم تتوفر فيوافق التعريف عندها تعريف كامبريدج بالإستعانة بوسائل منهجية لإيجادها واستثارة الناس بالشكل الذي يولد فيهم الحماس تجاه هذه الحركة ، تختلف في مبادئها عن التنمية الوطنية والفرق بينهما حيزها المجالي المطبقة فيه".(خيضر،2011م).

إذن موضوع التنمية المحلية هو موضوع مهم من خلال عرضنا التحليلي لمفهومها والتركيز على ضرورة المشاركة بين مختلف الفواعل من أجل تجسيدها على أرض الواقع ، فكل التعريفات تتفق في ذلك فارتأينا أن نذكر تعريف شامل عوض ذكر مجموعة من التعاريف بالإضافة إلى محاولة تحليل جوانبه وأطرافه للخروج بفكرة واضحة حول هذا المفهوم الذي نراه أنه مفهوم عملي.

2-2-3 مداخل التنمية المحلية:

تنمية المجتمع المحلي كعملية : (عملية + هدف)

(هي إستجابة للإحتياجات الفعلية للمجتمع ووسيلة لتحقيق غاية ومنهج وطريقة للعمل من خلال ما يقوم به المواطنون المحليون لتحقيق أهداف معينة يقررونها) فمن الضروري في هذه الحالة ألا تفرض على المجتمع برامج مخططة مركزياً أو من خارج المجتمع لعدم إستجابتها للإحتياجات الفعلية كما يراها الأهالي. (رشيد،2015م).

تنمية المجتمع المحلي كبرنامج : (طريقة + محتوى)

عندما يضاف إلى المنهج بعض المحتوى على شكل قائمة بالأنشطة فهو يمثل برنامج لتنمية المجتمع ، فعند تنفيذ المنهج (الخطوات والإجراءات) فإن قائمة الأنشطة من المفترض أنه سيتم إنجازها وهي بدورها تهدف إلى مصلحة واحدة للمجتمع وتشمل الكثير من أولويات المجتمع سواء كان ذلك في مجال التعليم أو الصحة أو الإسكان...إلخ...

تنمية المجتمع المحلي كحركة :

هذا المدخل لا يركز على البرنامج وإنما على الإرتباط الجماهيري من خلال الإيمان بقضية التنمية والتقدم ، حيث نظر العديد من الكتاب إلى تنمية المجتمع المحلي بإعتبارها حركة إجتماعية أو فلسفية إجتماعية ، وذلك في إشارة إلى أن التنمية المحلية تمثل جهود جماعة من السكان تهدف إلى إحداث تغيير إيجابي لأوضاع المجتمع وتتجه الحركة إلى إكتساب الطابع المؤسساتي و هيكلها التنظيمي الخاص بها وإجراءاتها المعترف بها، وقد إعتمد مؤتمر كمبردج هذا المدخل (فريد،2000م).

فالتنمية المحلية هي حركة تغيير ديناميكي يلحق بالبناء الإجتماعي والإقتصادي وبوظائفها بغرض إشباع الحاجيات الإجتماعية والإقتصادية للأ فراد ، وهنا يمكن الإشارة إلى أنه تم الأخذ بهذا المنظور في وضع إطار مفاهيمي للتنمية المحلية في الكتابات الإجتماعية الحديثة ومختلف البحوث العلمية (السمالوطي،1976م).

2-2-4 عناصر التنمية المحلية:

المشاركة الشعبية:

المشاركة تعتبر حق لأفراد المجتمع وواجب عليهم في نفس الوقت ويتجلى ذلك في إعطاء الحق للأفراد في المشاركة والمساهمة بأنفسهم في نشاطات الحياة المختلفة وإتخاذ القرارات المهمة التي تمس حياتهم الإجتماعية والإقتصادية، كما من واجبهم أيضا تجاه مجتمعهم المشاركة والمساهمة في تنميته ومساعدته على حل مشاكله في حدود إمكاناتهم وقد راتهم بتكريس سياسة اللامركزية ، فالمشاركة هي " : إسهام المواطنين بدرجة أو بأخرى في التصميم والإشراف على تنفيذ سياسات التنمية المحلية سواءاً بجهودهم الذاتية أو بالتعاون مع الأجهزة الحكومية المركزية والمحلية. (خشمون،2010م).

حيث يمكن القول أن المشاركة تعتبر مطلب إقتصادي تنموي يهدف أساساً إلى جعل الأفراد المحليين لا يطالبون بالعائد السريع المادي الملموس لمشروعات التنمية المحلية وذلك من خلال تجنيد القيادات المحلية لتوضيح طبيعة هذه المشروعات ، كما تهدف المشاركة إلى تحقيق الفعالية و تقليل التكلفة وتخفيف الأعباء على الحكومة. (خاطر،1999م)

الإدارة المحلية:

لقد تعددت التعريفات المتعلقة بالإدارة المحلية فهناك من يراها بأنها " : النظام الإداري الذي يقوم على توزيع الوظائف الإدارية بين الإدارة الحكومية المركزية وهيئات ووحدات إدارية أخرى إقليمية أو مصلحة مستقلة قانونياً عن الإدارة المركزية بمقتضى إكتسابها للشخصية المعنوية ، مع بقائها خاضعة لقدر معين من رقابة تلك الإدارة. (بعلي،2004م)

وبالتالي فالإدارة المحلية تلعب دوراً كبيراً على المستوى المحلي كونها حلقة وصل بين السلطات العليا والمجتمع المحلي عن طريق الحوار التشاوري مع فعاليات المجتمع المحلي.

الإستغلال الأمثل للموارد المحلية:

فالإستغلال الأمثل للموارد على المستوى المحلي يعد عنصراً هاماً من عناصر التنمية المحلية سواءاً كانت تلك الموارد مادية أو بشرية حيث يؤدي ذلك إلى عدة منافع إقتصادية وإجتماعية من خلال إستغلال الموارد التي

تتمتع بها تلك المنطقة على وجه الخصوص ، فعنصر الإهتمام والإعتماد على الموارد المحلية شرط لتحقيق نجاح يتطابق وواقع المنطقة محل التنمية المحلية.

اللامركزية في إتخاذ القرارات:

ويقصد بها " أنها عبارة عن توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة والهيئات المحلية من خلال

تفويضها مجموعة من الإختصاصات تحت رقابة وإشراف السلطة المركزية وعدم التسرع في إتخاذ القرارات قد يرجع بالإيجاب على الواقع المحلي (رشيد،2015).

2-2-5 مراحل التنمية المحلية:

المرحلة التمهيدية لوضع الخطة:

بشرح الموضوع للمواطنين وإستشاراتهم إزاء المشكلة أو المشكلات المطلوب مشاركتهم في التخطيط لمواجهتها والتوصل إلى صنع أنسب القرارات التخطيطية بشأنها لإكتساب ثقة الأهالي وتشجيعهم على المشاركة الفعالة والإعتماد على جهودهم الذاتية لمواجهة مشكلاتهم.

وضع الخطة :

- بإجراء دراسات وبحوث لازمة ، لتحديد الأولويات.
- تنفيذ برامج ومشاريع الخطة:
- إيقاظ الرغبة لدى أفراد المجتمع المحلي لحدوث التغيير المرغوب فيه في مجتمعهم.
- إحداث التغيير المرغوب فيه حسب التوقيت الزمني لكل برنامج أو مشروع تتضمنه الخطة وأن يكون للمواطنين دور رئيسي في الإشراف على تنفيذ هذه البرامج وتلك المشروعات المحلية.

مرحلة المتابعة والتقييم:

تتضمن قيام المواطنين بالتأكد من تنفيذ برامج ومشروعات الخطة على النحو المطلوب ووفق التوقيتات المحددة لكل برنامج وتقديم العون والمساعدة فنياً ، مادياً وبشرياً ومعرفة ردود الأفعال من طرف المشرفين للتعرف على مدى ما حققته من أهداف والإقتراحات التي إنتهت إليها عملية تقييم الخطة فمراحل التنمية المحلية قد تختلف حسب المناطق الموضوعة تحت برامج التنمية. (قاسم،1988م).

2-2-6 مجالات التنمية المحلية:

التنمية الإقتصادية :

يقصد بها تحريك وتنشيط الإقتصاد القومي من خلال زيادة القدرة الإقتصادية مع ضرورة إستخدام كافة الموارد بهدف تشجيع الإستثمار.

التنمية الإجتماعية:

يقصد بها الإرتقاء بالجانب الإجتماعي من خلال تبني سياسات إجتماعية تساعد على تحسين المستويات الإجتماعية والمعيشية والحد من الفقر وخاصة في المجتمعات المحلية من خلال توفير فرص العمل والقيام بأنشطة لتنمية المجتمع وهذا ما يؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة والحد من إنتشار الآفات الإجتماعية كالسرقة والجرائم.....إلخ ، كما تطمح التنمية الإجتماعية إلى تحسين نوعية الخدمات المقدمة على مستوى المناطق التي تعاني من الفقر.

التنمية السياسية:

تعتبر من بين الجوانب الرئيسية للتنمية بإعتبارها الأساس في تحقيق العمل التنموي ، ويعرفها نبيل السمالوطي : "على أنها تتمثل في تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم بوضوح وتنمية قدراتهم على تعبئة كل الإمكانيات المتوفرة لمواجهة هذه التحديات والمشاكل بأسلوب عملي وواقعي. (خالد،2010م).

ولهذا تسعى الدول النامية إلى إقامة نظام سياسي قادر على التعبير عن آ راء القطاعات العريضة من أبناء المجتمع.

فمجالات التنمية المحلية كثيرة ومتنوعة ولا يمكن حصرها فقد تشمل كذلك التنمية الإدارية المحلية والثقافية وهنا لابد من متابعة هذه العمليات التنموية من خلال التعرف على إتجاهات سير العمل ومعدلات أدائه عن طريق توفير المعلومات التي كانت غير متوفرة في البداية مما يؤدي إلى إدخال بعض التحسينات عليها ، كما تفيد في تقوية الثقة بين المواطنين وبين الأجهزة التنفيذية ذلك أن المواطن العادي أكثر إتصالاً بمجالات الخدمات أكثر من مجالات الإنتاج. (الهواري،1993م) .

التنمية الإدارية :

تعد الإدارة المحلية الركيزة الأساسية لأي عمل بنائي على المستوى المحلي وهذا ما أثبتته التجارب الحياتية ، فالحكومة المركزية لا يمكنها حصر المشكل المحلي إلا بإدارة قوية ، وبالتالي تقوية وزيادة كفاءةوفعالية التنمية المحلية فهي " : عملية تغيير موجه ومنظم هادف إلى زيادة معرفة القيادات الإدارية في الوحدات الإدارية بطرق وأساليب الإدارة العلمية ، وزيادة مهاراتها وقدراتها على إستخدام هذه الطرق في حل ما يواجهها من مشاكل ورفع مستوى أدائها وتطويرها سلوكياً بما يحقق المشاركة في التنمية. (العزاوي،2006م).

فمجالات التنمية المحلية هي نفسها الوطنية إلا أنها تتميز بالطابع المحلي الذي ينطلق من البيئة المحلية الخاصة بمنطقة معينة ، كما يتم التقويم بمقارنة المجتمع بنفسه قبل وبعد تنفيذ البرامج مع قياس إتجاهات المواطنين للكشف عن مدى التقدم ،

2-2-7 تقويم مشروعات التنمية:

لكي يتم تقويم المشروعات يمكن إتباع الخطوات التالية:

- تحديد أهداف المشروع
- تحديد أهداف التقويم.
- تحديد مكان التقويم.
- تحديد المناهج المستخدمة.
- جمع البيانات
- تحليل البيانات وإستخلاص النتائج.

(الهواري،1993م) .

بالإضافة إلى أن هناك العديد من المراحل في بعض المراجع إلا أنه تم التزكيرعلى هذه المراحل كون لها علاقة بالتنمية على المستوى المحلي ، مما سبق يتم الاستنتاج أن التنمية بصفة عامة والتنمية المحلية على وجه الخصوص تعتمد على عناصر أساسية يجب مراعاتها قبل الإنطلاق في أي مشروع تنموي على المستوى المحلي ، بالإضافة إلى التقيد بمراحل لخلق تصور واعي ينطلق من بيئة معينة مع إحترام خصائصها ومكوناتها وقيمها وعدم المساس بها وكذلك التوافق بين التنمية الشاملة والتنمية المحلية .

2-2-8 أسس وضع إستراتيجية لتنمية المجتمع المحلي:

إختيار القادة المحليين:

من الضروري أن يختار السكان المحليين قادتهم الذين يرونهم أكفاء في إدارة شؤونهم المحلية غير مجبرين على قبول أشخاص لا رغبة لهم فيهم أو غرباء عن الإقليم الذين يعيشون فيه وهذا ما يضمن تجاوب الأفراد المحليين مع الخطط والمشاريع التي يختارها قادتهم.

الإستشارة:

من أجل تحقيق التكامل بين الجماعات المحلية والسكان المحليين والوصول إلى نتائج مرضية فإن الواجب إستشارة الأفراد المحليين والأخذ بارائهم في تخطيط وتنفيذ عمليات التنمية المحلية، كما ينبغي إستشارتهم في عمليات الإصلاح بكل أنواعه ، ولا يتم ذلك إلا بفتح قنوات إتصال مباشرة بين المواطنين وقادتهم وهنا يبرز دور الجمعيات وأعيان المنطقة في تفعيل هذا الإتصال وتنظيمه. (عاشور،1979م).

فالإستراتيجية هي أولوية في بناء أي مخطط ولا يمكن النجاح دون وضع أسس منطقية وواقعية تمس الواقع المعاش دون الذهاب إلى المثاليات والتصورات النظرية.

2-2-9 أهمية التنمية المحلية:

- تحسين الظروف والأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والثقافية للمجتمع المحلي، مع تحقيق التكامل بين المجتمعات المحلية والمجتمع القومي ثم المساهمة الفعلية من جانب المجتمعات في التقدم القومي.

- زيادة قدرات وخبرات وكفاءات ومعارف الأفراد عن طريق التدريب في المجتمع المحلي والبيئة التي تدور فيها عملية التنمية لتحقيق الضبط الاجتماعي المناسب بإيجاد مناخ مناسب لعملية التنمية مثل معرفة الفرد بحقوقه وواجباته وشعوره بأن سلوكه سوف يؤثر ويتأثر بما يتم في المجتمع من تنمية. (خضر،2011م).

- في معظم الدول النامية يمكن أن تساهم التنمية المحلية في دعم التنمية القومية عن طريق التمهيد لبرامج التنمية الوطنية بتوفير وسائل الإتصال بين المجتمع والتخطيط القومي مما يسمح بالتأثير المتبادل ، كما تساهم بعض برامج التنمية المحلية في مواجهة بعض المشكلات المستعصية على المستوى الوطني مما يجعل الموارد القومية أكثر قدرة على مواجهة مشكلات جديدة ، أو بمعنى آخر أن أهمية التنمية المحلية ترفع جزء من العبء عن كاهل الدولة، فتجارب المحليات في التنمية تزيد من وضوح الرؤية الواقعية لما يتناسب مع إحتياجات ومعطيات المجتمع ، وهذا يمهد للتخطيط الواقعي للتنمية محلياً. (خاطر،1999م).

2-2-10 معوقات التنمية المحلية:

1) المعوقات الإجتماعية:

وذلك من خلال محاولة الكثير من الكفاءات العمل خارج الإقليم المحلي أو خارج الوطن بهدف تحسين المستوى المعيشي بالإضافة إلى العوائق القبلية التي تعيق في كثير من الحالات مشاريع التنمية المحلية لإعتبارات مصلحية وعدم تهيئة الأرضية للبناء التنموي ، كذلك تعد الإثنيات الموجودة داخل المجتمع عائقاً أمام تحقيق الكثير من المشاريع خصوصاً في دول الجنوب أو ما يسمى بدول العالم الثالث لما تفرضه مشاكل القبليات والتعصب للجهة أو المنطقة إما للسعي وراء تحقيق مصالحهم الشخصية أو عرقلة المشاريع في مناطق أخرى ، ومنه عدم ثقة المجتمع في التغيرات والتحولات الطارئة والنظر إليها على أنها تهدد إستقرارهم وأمنهم ، وهذا يؤدي بالكثير إلى الوقوف ضد التغير الإيجابي خاصة في الأوساط الريفية المحافظة على عاداتها وتقاليدها.

2) معوقات مرتبطة بالقيادات المحلية:

إن توتر العلاقة بين القيادات المحلية والأفراد يفقدها كثير من القدرة على إقناعهم وتوجيههم لمشاركة الدولة في مشروعات التنمية المحلية في المجتمع ، خاصة إذا كانت هذه القيادات متسلطة أو تتميز بنوع من الدكتاتورية مما يحد كثيراً من دور الأفراد في المشاركة ، كما أن عدم قدرة القيادات المحلية على توعية المواطنين وحثهم أو تجنيدهم للمشاركة بفاعلية في إنجاح التنمية المحلية في المجتمع يربك المشاركة ويصرفها عن تحقيق أهدافها خاصة إذا تزامن ذلك مع عدم تنفيذ القيادات المحلية لوعودها ، أو حتى إهتمام هذه القيادات المحلية بتحقيق مصالحها على حساب إهتمامها بالمصلحة العامة للأفراد المحليين. (الجوهري،2001م).

3) معوقات مرتبطة بالأفراد المحليين:

إن إرتفاع نسبة الجهل والأمية بين الأفراد المحليين ونقص الوعي الإجتماعي والسياسي لدى الأفراد المحليين تعتبر من أهم المعوقات التي تواجه المشاركة خاصة إذا مر الأفراد المحليين بخبرة سيئة أثناء المشاركة في أحد المشروعات نتيجة الأنانية واللامبالاة في التعامل لدى بعض الأفراد. (محمود،2001م).

4) المعوقات الخارجية:

هي تلك المرتبطة بنمط العلاقات الدولية بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات المتخلفة والمتمثلة في الإستعمار والتبعية المالية والصناعية والتكنولوجية ، المديونية الخارجية والعولمة ، بالإضافة إلى التراكمات الناجمة عن التخلف وغالباً ما تدرك الصفوات السياسيةوالإقتصادية في هذه المجتمعات تلك العوامل المعوقة للتنمية المحلية كما تجدر الإشارة إلى أن هذا المفهوم ينطبق على تلك الفترة التي بدأت فيها غالبية المجتمعات النامية تأخذ بسياسات التنمية المخططة أي منذ بداية النصف الثاني من هذا القرن تقريباً.

5) المعوقات الطبيعية:

تخلق الظروف الطبيعية عدة إشكالات قد تعيق العمل التنموي ، على سبيل المثال الكوارث الطبيعية التي قد تصيب الكثير من المناطق على مدار السنة قد تعطل الكثير من برامج التنمية بالإضافة إلى تكوين البيئة كبعض المناطق التي تنتشر فيها الجبال بكثرة قد تعيق العمل التنموي. (رضا،1999م).

الفصل الثالث

الزراعة التعاقدية

2-3-1 مقدمة:

يأتي الاهتمام بالزراعة التعاقدية في سياق الاهتمام بالتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية بصورة عامة حيث أظهرت أدبيات التمنية الاقتصادية أهمية كبيرة لهذا الآلية في تعزيز إنتاجية صغار المزارعين وتحسين مستوى انتاجهم الزراعية من ثم تقليل عوامل الطرد المرتبطة بالريف التي ادت الي مستويات كبيرة من الهجرة الي المدن (Minot&Sawyer.2016-Eaton&Shepherd.2001) كما ثبت أهمية الزراعة التعاقدية على ضوء التحسن في المستوى الإنتاجية الزراعية وارتفاع الطلب على المنتجات الزراعية نتيجة تزايد معدلات النمو الاقتصادي والسكاني ومعدلات التحضر،بالإضافة الي نمو الحركة التجارية الدولية في سلاسل الإنتاج والتوزيع خلال العقود الماضية،(Miyata.2009).تزايد أهمية انتشار النظام التعاقدي في بعض دول العالم المتقدمة والنامية بشكل ملحوظ كما أكدت بعض الدراسات التي تناولت موضوع الزراعة التعاقدية بان تقدير لأهمية النسبية للزراعات التعاقدية لا حصرلها على سبيل المثال الولايات المتحدة الأمريكية حيث كانت جملة الإنتاج الزراعي التعاقدي في عام1969تمثل نحو12%من جملة الإنتاج وارتفعت النسبة في عام 2000الي40%.ففي مجموعة دول الاتحاد الاروبي فإن السياسة الزراعية المتبعة تشجع وتدعم الزراعات التعاقدية،بينما في الوطن العربي تقدر 5-6%من جملة المساحة.تمل الزراعة التعاقدية النظام الأكثر شيوعاً للتسويق الناجح للمحاصيل وللمنتجات الزراعية،حيث تسهل للمزارعين عملية النفاذ الي الأسواق محلياً وخارجياً،كما أكدت على ذلك تجارب –الصين والبرازيل.قد تعتبر الزراعة التعاقدية كوسيلة مؤسسية لتحسين الأداء الزراعي في البلاد الأقل نمواً،وبعض الأحيان كعنصر رئيسي في التنمية الريفية، كما في مصر حيث اصبح سياسة الزراعة التعاقدية هي من بين السياسات التي تناولتها إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة حتى2030 والتي تستهدف تدعيم القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية، سالم، (2012م).

وعلى صعيد العربى،نظمت المنظمة العربية للتنمية الزراعية : بمشاركة (13) دولة عربية اللقاء القومي حول الزراعة التعاقدية مع صغار المزارعين في الوطن العربي في مقر المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالخرطوم عام 2015 . بحضور ممثلين من 13 دولة عربية وممثلوا الشركات ومؤسسات القطاع الخاص ولاتحادات الزراعية والخبراء المختصون في مجال الزراعة التعاقدية . وقد استمرت فعاليات هذا اللقاء

لثلاثة ايام قدمت خلاله أوراق عمل في مجال الزراعة التعاقدية،ضمنها تجربة شركة دال الزراعية وتجربة القطاع الخاص بالسودان باعتبارها الأولى في مجال الزراعة التعاقدية لإنتاج وتسويق الخضر بالخارج، هذا إلى جانب عرض رؤية إتحاد مزارعي السودان لواقع وآفاق تطوير الزراعة التعاقدية . كان من أهم توصياتها،ضرورة انشاء شبكة عربية للزراعة التعاقدية ، يتم من خلالها تنفيذ الأنشطة الضرورية لتأطير وتطوير الزراعة التعاقدية في المنطقة العربية وإصدار دليل استرشادي عربي موحد للقوانين والتشريعات التي تنظم الزراعة التعاقدية ، وإعداد دراسة حول التجارب العربية الناجحة في مجالات الزراعة التعاقدية لتعميمها على الدول العربية كنماذج للاستفادة من مزايا الزراعة التعاقدية وإقامة صناديق لدرء المخاطر والتأمين الزراعي .

تعتبر الزراعة التعاقدية نموذجا هاماً لتحديث النشاط الزراعي ،حيث تساهم في تقليل تكلفة المعاملات وتحسين العائد على الاستثمار الزراعي ،ومن ثم تعزز النمو الاقتصادي والاجتماعي في المجتمعات الريفية بصفة خاصة،حيث لا تعود النتائج الايجابية للزراعة التعاقدية على المشاركين فيها فقط، لكنها تمتد بتأثيراتها الايجابية غير المباشرة على المزارعين غير المشاركين في التعاقد، كما أكدت ذلك تجربة الزراعة التعاقدية لمنتجي زيت النخيل في اندنوسيا.

تلعب الزراعة التعاقدية دوراً ايجابياً في زيادة دخول المزارعين ،سواء ان كانوا صغاراً أو كباراً،كما أكدت ذلك تجارب زراعة الارز في تايلاند، وتجارب مربي الدواجن في هند.كما أكدت ذلك تجارب السنغال بان هنالك علاقة موجبة بين الزراعة التعاقدية وتحقيق الامن الغذائي. كما تساعد ترتيبات الزراعة التعاقدية المشترين التدخل على نحوٍ ملموس في مراحل الإنتاج ومراقبة الجودة والأسعار في حين يفيد المزارعون من ضمان الوصول الي منافسذ الأسواق وقد تتاح لهم أيضا اصول إنتاجية جديدة حيث يمكن ان تلزم بعض نماذج العقود المشترين بدعم المزارعين من خلال توفير المدخلات الزراعية والمعدات الزراعية أو المشورة الفنية(FAO – 2001).

ويرى دليل اعدته منظمة الأغذية الزراعية (2001) ان الزراعة التعاقدية حسنة الادارة أثبتت فعاليتها في الربط بين القطاع صغار المزارعين بمصادر المشورة الإرشادية والميكنة والبذور والأسمدة والقروض والأسواق المضمونة والمربحة،وهي أسلوب يمكن ان يسهم في زيادة دل المزارعين ومضاعفة ربحية الجهات الراعية،فالزراعة التعاقدية عندما تنظم وتدار بكفاءة تقلل المخاطر لكلا الطرفين. تمثل الزراعة وسيلة لتقليل ومشاركة المخاطر بين المنتجين والمستهلكين للمنتجات الزراعية .فبالنسبة للمزارعين تفيد الزراعة التعاقدية في

توفير مدخلات الإنتاج ،الوصول الي التكنولوجيا،والتمويل بالإضافة الي ضمان تسويق منتجاتهم وفقاً لسعر متفق عليه مسبقاً.في حين تمثل وسيلة لتأمين امداد مستقر ومناسب من المدخلات الإنتاجية التي تحتاجها شركات التصنيع أو التسويق الزراعي(Eaton&Shepherd.2001).، فهي أسلوب يمكن أن يسهم في كل من زيادة دخل المزارعين ومضاعفة ربحية الجهات الراعية. فالزراعة التعاقدية عندما تنظم وتدار بكفاءة تقلل المخاطر وعدم اليقين لكلا الطرفين. وتتباين مزايا الزراعة التعاقدية وفقا للظروف المادية والاجتماعية والسوقية التي تعمل في ظلها الجهات الراعية والمزارعون، فالميزة الرئيسية للمزارعين هي أن الجهة الراعية تتعهد عادة بشراء جميع المنتجات ضمن معايير محددة للجودة والكمية، ويمكن أن توفر العقود للمزارعين فرص الحصول على مجموعة أوسع نطاقا من الخدمات الإدارية والفنية والإرشادية التي قد لا يمكن بدون ذلك الحصول عليها، كما يستطيع المزارعون أن يستخدموا اتفاقيات العقود كضمانات لترتيب القروض مع المصارف التجارية لتمويل المدخلات التي يحتاجون إليها (موقع: http://www.fao.org/ag/ar.ag21@fao.org)

2-3-2 مفهوم الزراعة التعاقدية:

تعرف منظمة الأغذية والزراعة للامم المتحدة(FAO)الزراعة التعاقدية بأنها اتفاق توريد للمنتجات الزراعية بين المزارعين والشركات والتسويق أو لتصنيع الزراعي .وعادةً ما يكون وفقا لأسعار محددة مسبقاً،وقد توفر الشركات المدخلات الزراعية أو تقدم الدعم الفني للمزارعين كجزء من الاتفاق.وبالتالي تتسع أو تضيق اتفاقات الزراعة التعاقدية عادةً لتشمل واحد على الاقل من ثلاثة مكونات هي توفير السوق(Market-specifying contract) وتوفير مدخلات الإنتاج(Resource-providing)وإدارة الإنتاج (Production management). (FAO:2018.Minot&Sawye, 2016:Eaton& Shepherd,2001). تمثل الزراعة التعاقدية وسيلة لتقليل ومشاركة المخاطر بين المنتجين الزراعيين والمستهلكين للمنتجات الزراعية.فالنسبة للمزارعين ،تفيد الزراعة التعاقدية في توفير مدخلات الإنتاج،والوصول الي التكنولوجيا والتمويل بالإضافة الي ضمان تسويق منتجاتهم وفق سعر متفق عليه مسبقاً.وفي حين تمثل وسيلة لتأمين امداد مستقر ومناسب من المدخلات الإنتاجية التي تحتاجها شركات التصنيع ،أو التسويق الزراعي.(Eaton$shepherd,2001).

اما بعض الدراسات السابقة قد اعتبر اِن التعريف الدقيق للزراعة التعاقدية امرا صعباً، اذ يشير احد التعريفات الكلاسيكية التي أوردها Roy،على أنها ترتيبات تعاقدية شفوية أو مكتوبة بين الفلاحين والمنشآت ،الاخرى تحدد واحدا،أو أكثر من شروط الإنتاج و/أو التسويق لمنتج زراعي معين سليمان،(2015).

تطورت الزراعة التعاقدية خلال الثلاثين سنة الماضية كوسيلة مؤسسية لتحسين الأداء الزراعي في البلاد الاقل نمواً ،وفي بعض الاحيان كعنصر أساسي في التنمية الريفية،أو مشاريع توطين. لقى هذا التوجه ترحيباً كبيراً، وتم استخدامه كإطار مؤسس واعد لضمان الحوافز السعرية والتقنية والمدخلات الزراعية الاخرى.لقد تدخلت كل من الحكومات المحلية والمنشآت الفردية،والشركات المتعددة الجنسيات ومؤسسات الاقراض والاعانة الدولية مثل الهيئة الامريكية للتنمية الدولية ،البنك الدولي،بنك التنمية الآسوية ومؤسسة الكومنويلث في ترتيبات الزراعة التعاقدية. ولقد اظهرت التطبيقات الواقعية مصطلحات مختلفة للزراعة التعاقدية في المراجع ذات الصلة .لذلك استخدمت الزراعة التعاقدية فقط في القطاع الخاص ..بينما استخدمت مصطلحات اخرى في تطبيقات الاخرى. لقد رسمت المراجع الانجليزية فرقاً حاد بين الزراعة التعاقدية والتكامل الراسي واعتبرت اي منهما بديلا للآخر.مفضلا معنى التكامل الراسي ليشير الي تكامل الملكية،اما اطِار الممارسة تعتبر الزراعة نوع من اشكال التكامل الراسي.لقد وجهت الزراعة التعاقدية اخيرا في الغلال ،وإنتاج الحبوب الزيتية،والقطن وهي ان يتم التعاقد مع الفلاح لتسليم كمية محددة وبسعر محدد ووقت ومكان محددين (العقود الامامية والمستقبلية العادية)،وتعتبر هذه العقود جزءً من التنسيق وتنظيم السوق.هذا النوع من العلاقات المنسقة راسيا ليست جديدة،فاليابانيين طبقوا هذه العقود لإنتاج السكر في تايون في فترة بعد1885م وأيضا طبقتها شركة الموز الأمريكية الوسطي في أوائل القرن العشرين ،(سليمان ،2015).

مؤخراً بعد إدخال الزراعة التعاقدية كحل امثل لتعديل منظومة الإنتاج الزراعي، حيث اصبح استخدام العقود (سواء الرسمية أوغير الرسمية) عاملاً محفزاً للمزارعين اذ تستفيد منها الشركات بوصفها الجهات المشترية والمزارعون الصغار بوصفهم موردين والحكومات أيضاً (الغانم، عبد الله 2012). فالزراعة التعاقدية في ابسط صورتها هي شراكة من اجل النمو. فقد عرفتها الامم المتحدة ،(2011) بانه، إتفاق بين المزارعين وشركات التصنيع والتسويق على إنتاج وتوريد المنتج الزراعية بموجب اتفاقات مسبقة ،وغالباً ما يكون ذلك على أساس أسعار محددة سلفا.وعرفها (Eaton &Shepherd.2001)نقلاً عن (فايد،حرحش، 2016)بأنها احد اشكال التكامل الرأسي حيث يلتزم المزارع بصورة تعاقدية بتوريد كمية ونوع معين من المنتج لمؤسسة التصنيع أو التسويق ،ويوافق المشتري مقداماً على دفع سعر معين للمزارع وغالباً ما يقدم المشورة الفنية والمدخلات (تخصم تكلفة المدخلات من ايرادات المزارع بمجرد بيع المنتج الي المشتري).وعرفتها (المليجي،2013) نقلا ان (زهران،2010) بأنها مجموعة من الوظائف الإدارية والفنية لإنتاج سلع زراعية باتفاقيات مستقبلية بكمية وتوقيت وسعر ومستويات جودة محددة مقابل خدمات المستلزمات والإرشاد والتسويق والاقراض ،أو اي منها.إكتسبت الزراع التعاقدية أهمية في السنوات الاخيرة في البلدان المتقدمة

والنامية على السواء،حيث ينظر إليها المشترون كوسيلة لتعزيز التحكم حتى اسفل السلسلة التوريد بهدف تلبية تزايد الحاجة الي قابلية تتبع الإنتاج وتوحيد مواصفات المنتجات الغذائية نظراً لزيادة أهمية ومعايير سلامة الأغذية، ونظرا لاعراب المستهلكين عن قلقهم ازاء الجوانب البيئية والاجتماعية للإنتاج (Rama2008) نقلاً عن (فايد،حرحش،2016).

هناك الكثير من التعريفات لمصطلح الزراعة التعاقدية وأهمها تعريف (FAO,2001) هى أسلوب يمكن ان يسهم فى زيادة دخل المزارعين ومضاعفة ربحية الجهات الداعمة. وهي ترتيبات تنظيمية بين المزارعين (سواء كانوا مالكى الأرض أو مستأجرين) وبين شركات استثمارية والارض ويتم الاتفاق على حسب العقد وعلى الكيفية التى تنظم الشراكة وتحديد السعر والكمية والجودة ووقت تسليم المنتج.

ويمكن تعريف الزراعة التعاقدية بأنها (نظام اقتصادي ينطوي على صياغة تنفيذ عقود ملزمة بين الزراع كمنتجين والارض كاصول وأطراف اخرى كشريك بالتكاليف والتسويق بحيث تحقق نسب منفعة مشتركة للجميع .

2-3-3 أشكال الزراعة التعاقدية:

حصر دليل منظمة الأغذية والزراعة:أشكال الزراعة التعاقدية في خمسة نماذج رئيسية هي:

1-**النموذج المركزي :**

وفيه تقوم الجهة الراعية بشراء المحاصيل من المزارعين لتصنيعها وتسويق المنتج، وتوزع الحصص في بداية كل موسم زراعي ويجرى مراقبة الجودة بصورة صارمة، ويرتبط هذا النموذج بصفة عامة بمحاصيل التبغ والقطن وقصب السكر والموز والبن والشاي والكاكاو والمطاط.

2-نموذج المزرعة النواة:

وفيه تمتلك الجهة الراعية وتدير إحدى المزارع الكبرى التي تقع عادة بالقرب من مكان التصنيع ولكي تحصل على كل ما يحتاجه المصنع فأنها تقدم التكنولوجيا وتقنيات الإدارة للمزارعين. ويستخدم هذا النموذج أساساً في المحاصيل الشجرية والتي منها الموالح إلا أنه يسرى أيضا على منتجات الألبان.

3-المشاركة مع المزارعين في التعاقد:

ويشيع هذا النموذج في الصين حيث تشترك الإدارات الحكومية ولجان المدن والشركات الأجنبية معاً في إبرام العقود مع القرى والمزارعين الأفراد.

4-النموذج غير الرسمي:

حيث يبرم المتعهدون الأفراد أو الشركات الصغيرة عقودا للإنتاج بسيطة وغير رسمية مع المزارعين على أساس موسمي وخاصة بالنسبة للخضر الطازجة والفاكهة الاستوائية، وتشترى متاجر السوبر ماركت عادة المنتجات الطازجة من خلال المزارعين الأفراد.

5-النموذج الوسيط:

وفيه يقوم الوسطاء بإبرام نوعين من العقود أولهما مع المزارعين والثاني مع المشتريين. وينتشر هذا النوع في جنوب شرق آسيا، ففي تايلاند تشترى شركات تصنيع الأغذية المحاصيل من الوسطاء أو لجان المزارعين الذين يبرمون الترتيبات غير الرسمية مع المزارعين. وتوصلت سالم، (2012) إلى نموذج مقترح للزراعة التعاقدية يطبق وفقاً للظروف الإنتاجية المحلية تقوم فيها الجهات الراعية بالتعاقد مع الزراع (الحكومة كميسر للتعاقد) بعقد مكتوب وموثق ويتجدد سنوياً، وٍالإتفاق على سعر مبدئي من أول التعاقد، حيث تقوم الجهات المتعاقدة بتوفير مستلزمات الإنتاج، والخدمات الإرشادية، وتسويق المحصول، ونقل المحصول، ويلتزم الزراع بمواصفات الإنتاج، وتسليم المحصول في الوقت المحدد، ودفع ثمن مستلزمات الإنتاج، وذلك من أجل الحصول على مستلزمات الإنتاج، والخدمات الإرشادية.

2-3-4 الإطار القانوني لتطوير الزراعة التعاقدية

خلال العقدين الاخرين تزايدت وترسخت قناعات الهيئات والمنظمات الدولية المعنية بالزراعة التعاقدية في مجال تطوير نظم تسويقية للمنتجات الزراعية ،وبخاصة في الدول النامية .

وذلك على أساس ان التطوير التسويقي الزراعي، وربط المزارعين بالأسواق في تلك الدول اصبح يمثل الركيزة الأساسية والمدخل الأكثر فاعلية لقيادة وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة .

في ضوء ذلك اصدرت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) مجموعة من الدراسات والتقارير تتركز حول طبيعة وأهمية نظام الزراعة التعاقدية.وكان من أهم تلك الدراسات والتقارير ما صدر تباعاً في الاعوام 2001و2005و

2012و2015 وفي وفي عام 2015 صدر التقرير المشترك لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية(IFAD)والمعهد الدولي لتوحيد القوانين التابع للامم المتحدة (UNIDROIT) تحت عنوان، الجوانب القانونية للزراعة والذي يتضمن اطاراً عاماً للاعتبارات القانونية المشتركة .

2-3-5 الإطار العام لقانون الزراعة التعاقدية:

الاصل في الزراعة التعاقدية ان اطراف التعاقد احراراً،فيما يكتبون من العقود فيما بينهم ووفق رؤيتهم، وذلك من منطلق مبدأ حرية التعاقد.غيرإن هذه الحرية لها ضوابط ومحددات في ضوء القوانين المحلية المعمولة بها والتي تحدد قواعد والتزامات لا يتسنى للاطراف المتعاقدة الاخلال بها.من أهم هذه الضوابط والمحددات:

- الالتزام بالقواعد السارية في القوانين المدنية.

- الالتزام بالاعراف والقيم التنظيمية السائدة كافة المتبادلة،الشفافية،وحسن المعاملة،التعاون المتبادلة،وحسن النية.

غالباً ما يتم صياغة أو تحرير العقد أو مسودة،من جانب الطرف الاقوى ،غالباً المشتري-من ثم عادة ما يكون في صالحه.

لذا فإن من الضروري ان تكون للطرف الآخر-المزارع -الفرصة الكافية لتكوين الرأي حول صيغة العقد،والحصول على كافة المعلومات الضرورية التي تمكنه من اتخاذ القرار،ما اذا كان الاتفاق تحقق مصلحته من عدمه.

شكل ومضمون العقد:

1- العقد عادة ما تكون تحريرية(مكتوبة)بطريقة بسيطة لا تنطوي أي غموض ،ويستخدم مصطلحات مفهومة محلياً للاطراف.

2- يجب ان يكون العقد كاملة(مستوفاه)وتفصيلية

3- في مراحل تطور عملية التعاقد وصياغة العقد فإن من الأهمية البالغة ان يتم بناء علاقة متوازنة(على قدم المساواة) فيما بين الاطراف المتعاقدة.

4- يراعي قبل القبول الرسمي للعقد من جانب المزارع ،ان يتحقق المتعاقدين (المشترين)من انه لا توجد امور واضحة،اقتناء المزارعين وتفهمهم التام حول التعاقد.

الالتزامات:

بموجب العقد يترتب على الاطراف المتعاقد التزامات محددة، سواء ما يتعلق بالمنتج محل التعاقدة، أو العمليات التي يتم إنتاجه بها أو شروط التسليم أو السعر أو ترتيبات الدفع الي غير ذلك ،أبرزها.

أ.التزامات خاصة بالمنتج محل الإنتاج، مثل كمية المنتج ونوعيته، ومصدر المنتج .

ب. التزامات ذات العلاقة بالعمليات الإنتاجية،منها ،المدخلات ،المدفوعات المقدمة،الخدمات والإرشادات التي يقدمها المتعاقد(المشتري).

ج. التزامات اخرى قد تضاف الي بنود العقد ومنها ، التزام بالمعايير – الشهادات – حقوق الملكية الفكرية، وغيرها.

د. التزام خاص بالتسليم للمنتج محل التعاقد،مثل مكان التسليم،فترة تسليم ، وقت الحصاد، والنقل والوزن وغيره.

هـ. التزامات الخاصة بالسعر وطريقة سداد الثمن ، مثل طريقة حساب السعر – طريقة حساب وخصم الدفعات المقدمة ،ترتيب نظام الدفعات.

2-3-6 طرق تحديد أسعار التعاقد:

- في حالة التعاقد توجد طرق كثيرة لتحديد الأسعار منه
- المساومة بين الاطراف استناداً على معارفهم بالعرض والطلب
- استحدام دليل على ضوءه تضاف أو تخصم فروق يتفق عليها على السعر الموجود أو السائد في سوق معين.
- تحديد الأسعار من خلال لجنة فنية أو هيئة .
- ربط السعر بتكلفة الإنتاج والدخل الناتج من المزرعة.
- تكلفة الفرصة البديلة(المنتجات البديلة).

ومن الناحية التقليدية تعتبر اسواق الجملة هي المصدر الصحيح للمعلومات عن أسعار المنتجات.

2-3-7 أنواع العقود :

توجد انواع مختلفة من العقود يمكن التمييز بينها وفقا لعدد القرارات المتأثرة ومدى المشاركة في المخاطر ، وتحديد شروط العقد، ووجهة نظر القرارات الإنتاجية أو الإدارية، يمكن تقسيمها الي نوعين من العقود (سليمان،2015).

عقود محدودة الإدارة

وفي هذا النوع يوقع المزارع عقداً للحصول على بعض مدخلات الإنتاج، ولا يوجد اي ضمان حقيقي بالنسبة للسعر .وتكون مسئولية المزارع محددة بالمدخلات الإنتاجية التي تم الحصول عليها في الاتفاق.

عقود كاملة الإدارة

حيث يكون العقد بين المزارع والجهة المتكاملة معه مبيناً علي كمية محددة من الإنتاج.وفي هذا النوع من التعاقد يتبع المزارع بعض الشروط الموضحة في الاتفاق .وهنا فإنه يضمن سوقاً محددا لمنتجه ويحمي نفسه ضد المخاطر. تقسيم كول وآل،(1985)العقود الي ثلاثة اقسام عريضة:

عقود توصيف السوق:

تحدد مقاييس النوعية التي تكون مقبولة للمتكامل، وتوضع قيود خاصة بالسعر وبطريقة الدفع.وتوقع العقود عموماً وقت الزراعة ،وتحدد الكمية التي يشتريها المتكامل كما تحدد السعر.وفي هذا النوع قد لا يتم تحويل اي من قرارات المنتجين. أو قد يتم تحويل القليل منها .ومن وجهة نظر المنتجين فانهم يضمون مشترياً اذا تم الوفاء بالشروط.

عقود تزويد العناصر:

في هذا النوع يزود المتكامل المزارع بعناصر الإنتاج تحت شروط خاصة ،وأيضا يحصل على مساعدة ادارية واشراف.وتحدد أسعار المنتجات عادةً على أساس سعر السوق .وتكون ضمانات الدخل للمنتجين في العادة عند الحد الادنى.

عقود الإدارية وضمان الدخل.

وتتضمن هذا النوعية من العقود الجوانب الإنتاجية والتسويقية الخاصة بالنوعيين السابقين .فضلاً عن تحويل المخاطر السوقية والسعرية من المزارعين الي المتكامل.ومن ناحية اخرى يتحمل المتكامل جزءاً رئيسياً من مسئوليات المزارع الادارية .

2-3-7 العناصر التي ينبغي أن يشملها العقد :

- الترتيبات الصالحة لجميع الاطراف المعنية.اذا كانت الترتيبات غير صالحة للمشتري فقد يتنكر لالتزاماته عند وقوع ضمن مالية ،مما يخلف عواقب ضارة للمزارعين ،لذلك يجب تنظيم الاتفاق ،ورغبة جميع الأطراف في احترام العقد.
- لان المزارعين هم في الموقف التفاوضي الاضعف ينبغي ان تتاح فرصة المساهمة في صياغة احكام العقد.
- يجب ان تحمل العقود اسم المادة عند ما تكون هي الحامل لسند أو الحيازة أو الشخص الرئيسي العامل في المزرعة.
- يجب ان تكون آليات التسعير واضحة وشفافة وان تبين شمول الأسعار لتكاليف الإنتاج وعائداته.
- يجب ان تكون معايير الجودة واضحة ومحدودة كي لا يتمكن أي طرف من التلاعب بتطبيق المعايير الغامضة.
- يجب تشجيع أشكال الإنتاج المحافظة على البيئة.
- يجب ان ينص العقود على تيسير الاتصال بين الاطراف وتحديد سبل تسوية المنازعات واستخدام الإجراءات القانونية الرسمية.

2-3-8 مزايا الزراعة التعاقدية بصفة عامة :

أ- استفادة صغار المزارعين من الكفالة المالية المحققة من الزراعة التعاقدية وبضمانة عقدية

ب-توفير مستلزمات الإنتاج للمزارعين من الداعم أو المستثمر

ت-وجود جهات رقابية وضمانة تعاقدية وجهة تحكيمية

ث-زراعة اكبر مساحة من الأراضي والاستثمار فى شقيها الحيواني والزراعي.

2-3-9 المزايا الرئيسية للمزارعين :

أ- تؤدي إلى زيادة وتحسين الإنتاجية وزيادة المزارعين لان المستثمر يقوم بكل تكاليف التجهيز والمدخلات والتسويق.

ب- وسيلة مضمونة لزيادة دخل المزارع وبمخاطر قليلة.

ج- تضيف للمزارع مهارات اضافية تشمل استخدام الموارد الزراعية بكفاءة والطرق السليمة لاستخدام الأسمدة حسب الجدولة وتحت إشراف الجهة المسئولة .

د- نقل مسؤولية ادارة العمل الى المزارعين على أساس انهم مالكين وليس اجيرين مما يزيد الإنتاج والدخل.

هـ- تعفى المزارعين من حاجتهم الى مشترين أو سماسرة أو وسطاء أو مخازن لتخزين المنتج .

المزايا للجهة الداعمة أو المستثمر :

أ- الحصول على الإنتاج وبكميات كبيرة وبجودة عالية .

ب- تقليل المخاطر التى تتعرض لها الشركات الداعمة وتوفير ضمانات السيولة المالية من البنوك.

ج- الحصول على الربحية المطلوبة وباقل تكلفة وكذلك على التمويل البنكي المطلوب.

2-3-10 شروط الالتزام بالشراكة التعاقدية :

أ- منع التسويق خارج دائرة العقد.

ب- عدم تحويل المدخلات الإنتاجية الى استخدامات اخرى.

ج- الأسعار تغطي التكاليف مع وجود ربحية لضمان الاستمرارية فى العقود.

د- التركيز على كل فئات المزارعين وخاصة محدودي الدخل حتى يستفيدوا من الدعومات .

2-3-11 العيوب والمشاكل المحتملة فى الزراعة التعاقدية والحلول:

أ- ترتبط الزراعة التعاقدية بزيادة كمية الإنتاج مما يتيح للمزارع الاعتماد الزائد على السماد الكيمائي ومبيدات الآفات مما له تداعيات على التربة وصحة الإنسان .. والحل يكمن فى اتباع المزارعين المتعاقدين للتوصيات الفنية والإرشادية والالتزام بها وفق شروط العقد.

ب- تؤدى الزراعة التعاقدية الى احتمالية ايقاع صغار المزارعين فى المديونيات .. وهذه حلها يكون فى التأمين ضد المخاطر مثل تدهور التربة وعدم إنتاجها والآفات والعطش وغيرها وتنص كاملة فى العقد حتى لا يتضرر المزارع .

ج- طمع المستثمر أو الداعم بتوريد اكبر كمية من المحصول وعدم ترك ما يلزم لاسرة المزارع المتعاقد .. وأيضا حلها فى نص العقد بتخصيص نسبة من الإنتاج لاسرة المزارع.

2-3-12 التجارب الناجحة للزراعة التعاقدية بالسودان :

- شركات وجدى كامل وتجربتها بخور ابى حبل (5 الف فدان قطن).
- شركة معاوية البيرير وتجربتها بسنار والقضارف (7 الف فدان ذرة وسمسم).
- شركة نيو أيبوك الصينية وتجربتها بمشروع الرهد والجزيرة وود نعمان (20 ألف فدان قطن).
- الشركة الزراعية الإفريقية وتجربتها بالرهد (10 ألف فدان قطن).
- شركة الأقطان وشركة الفرزين .
- شركات اخرى تعمل بمشاريع النيل الابيض وفى إنتاج عباد الشمس .

التجارب العربية والدولية :

(تجارب وزارة الزراعة المصرية فى زراعة الارز وتربية الدواجن .. تونس (مزارع الزيتون) .. فلسطين (الحمضيات) .. وتجربة بنك التنمية الاسيوي فى مشروع الزراعة المستدامة بالصين ..

2-3-13 الزراعة التعاقدية والتنمية:

يأتي الاهتمام بالزراعة التعاقدية في سياق الاهتمام بالتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية بصورة عامة حيث اظهرت ادبيات التنمية الاقتصادية أهمية كبيرة لهذه الالية في تعزيز إنتاجية صغار المزارعين وتحسين مستوي الدخول الزراعية ومن ثم تقليل عوامل الطرد المرتبطة بالريف والتي ادت الي مستويات كبيرة من الهجرة من الريف الي المدن (Minot& Sawyer, 2016, Eaton& Shepherd, 2001) كما تبرز اهيمة التعاقد في ضوء التحسن في مستوى الإنتاجية الزراعية وارتفاع الطلب على المنتجات الزراعية نتيجة تزايد معدلات النمو

الاقتصادي والسكاني ومعدلات التحضر، بالإضافة الي نمو حركة التجارة الدولية ، والتطور في سلاسل الإنتاج والتوزيع خلال العقود الماضية . (Myatt et al, 2009) .

كما ظهرت أهمية الزراعة التعاقدية أيضاً ، كوسيلة مؤسسية لتحسين الأداء الزراعي في البلاد الأقل نمواً،وبعض الأحيان كعنصر رئيسي في التنمية الريفية. فقد تغيرت البيئة الاقتصادية التي يسعى الفقراء الريف الي كسب عيشهم فيها تغيراً كبيراً خلال العشرين سنة الاخيرة.ويمثل المنتجون الريفيون الفقراء جزءا كبيراً من القطاع الخاص في البلدان النامية كما يتفاعل الفقراء مع غيرهم من الجهات الفاعلة في القطاع الخاص يومياً ولتحسين سبل معيشة العديد من صغار المزارعين في البلدان النامية يتطلب تحسين سبل وصولهم الي الأسواق (IFAD ،2007).

بدأ الإهتمام في الفترات الاخيرة بالتنمية الإقتصادية الزراعية والافقية الراسية، مما ينتظر أن يحقق تزيداً إنتاجيا كبيراً في احداث التنمية الشاملة في مختلف القطاعات الزراعية،ورغم هذا الإهتمام الكبير في الإنتاجية الزراعية، فإن المشاكل التسويقية لم تنل بعض العناية الكافية رغم أهميتها وصعوبة حلها، فحصول المزارعين على سعر مجزي نتيجة اتباعهم الخطوات التسويقية السليمة وتسهيل مهمة تصدير المنتجات الزراعية الي مختلف الأسواق يعادل أهميته في توسيع الطاقات الإنتاجية تماما.فكلأهما يؤدي الي زيادة دخل المزارع ورفع مستواه المعيشي .فقد وجد في كثير من الابحاث المتعددة التي قامت بها الدول المتقدمة إقتصادياً إن التسويق لاي سلعة زراعية يتكلف حوالي 54%أو أكثر مما يدفعه المستهلك (شبانه،1964).

من الملاحظان غالبية التقارير والدراسات حول الزراعة التعاقدية تعطي القدر الاكبر من الاهتمام بما يتحقق من المنافع والمكاسب لكل من الاطراف المتعاقدة ،سواء من المزارعين (البائعين)أو المتعاقدين المشترون ،ان الأهمية الاكبر والاعمق اثر لًلزراعة التعاقدية تمثل في دورها التنموي على صعيد الاقتصاد الكلي ،لاسيما في الدول النامية ،فالزراعة التعاقدية في تلك الدول تمثل القاطرة الرئيسية للتنمية الزراعية وللتحديث والتطوير التقني على مستوي القطاع الزراعي بصفة عامة ،وعلى مستوى الحيازات المزرعية الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوصي.واصبحت الزراعة التعاقدية مكوناً هاماً في تحرير الزراعة وتحولها نحو العولمة وبخاصة في مجال الارتباطات والتواصل مع الشركات الكبيرة والوطنية ،أو الوطنية.وتأكيداً على ذلك تضمنت بعض الدراسات التي تناولت موضوع الزراعة التعاقدية ،تقديرات الأهمية النسبية للزراعة التعاقدية في بعض دول العالم المتقدمة والنامية،والتي توضح بشكل ملحوظ أهمية تزايد انتشار هذا النظام ،من ذلك على سبيل المثال لاحصر لها:-

- النسبة الاكبر من زراعات الموز في دول امريكا الوسطى هي الزراعة التعاقدية.
- ما يزيد من90%من زراعات التبغ في دول مثل امريكا ولبنان ..الخ،زراعات تعاقدية.
- ما يزيد من 90% من الإنتاج الداجني زراعات الخضر في الولايات المتحدة الامريكية –زراعات تعاقدية.
- في عام 1969كانت جملة الإنتاج الزراعي التعاقدي في الولايات المتحدة الامريكية تمثل 25%من جملة الإنتاج ،ارتفعت النسبة في عام 2000 نحو40%.
- اما في مجموعة دول الاتحاد الاروبي فإن السياسات الزراعية المتبعة تشجع على الزراعات التعاقدية.
- وفي اسبانيا كان عدد المرزاعين المنخرطين ضمن النظام التعاقدي يقدر بنحو 28 الف مزارع في عام 1986 وارتفع في عام 1998الي 77الف مزارع.

2-3-14 أهمية الزراعة التعاقدية:

تأتي أهمية الزراعة التعاقدية ضمن الإطار الاشمل للتطوير والتحديث التسويقي للمنتجات الزراعية:وقد تتعدد المجلات التي يمكن ان يساهم نظم الزراعة التعاقدية في تطويرها ومعالجة جوانب ضعفها وقصورها ،ومن أهم تلك المجالات ما يلي :

-الا**رتفاع بمستوى جودة والمواصفات للمنتجات الزراعية:** ان غالباً ما تنطوي نظم الزراعة التعاقدية على تقديم الجهات المتعاقدة بعد مدخلات الإنتاج وبعض الإرشادات الفنية والمعارف التقنية ،أو أنها يشترط في اطار التعاقد استخدام مدخلات محددة،والقيام بالممارسات زراعية معينة سواء كان بعد أو قبل الحصاد، لذلك الان الجهات المتعاقدة سواء كانت الشركات تصديرية أو تصنيعية أو هيئات اخرى لا يمكنها التعاقد على منتجات لا تتميز بالجودة،أو لا يتوفر لها المواصفات باسخدامات خاصة بها.

-**المساهمة في تطوير الممارسات الزراعية ومستويات الإنتاجية:** ففي اطار الزراعة التعاقدية ومن خلال ما يقدمه ، وتشترطه الجهات المتعاقدة ، من التقاوي أو الشتلات أو السلالات المحسنة، وأيضا من الإرشادات الفنية والمعارف والمهارات التكنولوجية،تحقق تطورات ملموسة في فنون إنتاج ،وتوجيه المزارعين وخاصة ذوي الحيازات الصغيرة والمتوسطة نحو الممارسات الزراعية الجيدة ،ينعكس ايجاباً على المستويات الكمية الإنتاجية فضلاً عن مستويات جودة وسلامة المنتجات.

-**المساهمة في زيادة معدلات التصنيع من منتجات الزراعية:**في اطار النظم التقليدية السائدة يتعذر حصول الشركات التصنيعية على الخامات من المنتجات الزراعية اللازمة بالكميات والشروط والمواصفات التي تحقق

كفاءة عمليات التصنيع ،وأيضاً بالأساليب والنظم التي تتوافق مع خطط وبرامج تلك الشركات ،وأيضاً بالأسعار العالية والمجزية للمنتجين،والمناسبة للمصنعين دونما ارباح أو تكاليف اضافية تحصل عليها فئات غير ضرورية من السماسرة والوسطاء.

-**تنمية الصادرات الزراعية وتعزيز قدرتها التنافسية**:في هذا الإطار يجب بناء علاقات تكاملية قوية ومستدامة تنطوي على منافع مشتركة وثقة متبادلة فيما بين المصدرين وبين اصحاب الحيازات الصغيرة والمتوسطة،وهذه العلاقات تعمقها وتعززها نظم الزراعة التعاقدية،فمن خلال نظم الزراعة التعاقدية يكون بمقدرة الهيئات والشركات التصديرية ان تختار المناطق والأقاليم الزراعية الأكثر ملائمة وتميزاً في إنتاج المنتجات ذات الاهتمام وان تحدد للمزارعين ماذا ينتجون ،وكيف ينتجون ،ومتى ينتجون،وبذلك تحقق العناصر الرئيسية لاكساب اكبر قدر ممكن من مزايا التنافسية التصديرية.

-خلص الهوامش التسويقية لصالح فئات المنتجين والمستهلكين:عندما تحل نظم الزراعة التعاقدية محل النظم التقليدية السائدة يتم استبعاد مجموعة الفئات الطفيلية من الوسطاء والسماسرة غير الضروريين ويقتصر الامر على الحلقات والهيئات التسويقية الأساسية،من ثم تتجه ارباح تلك الفئات نحو الانخفاض ،كما تتجه التكاليف التسويقية أيضاً نحو الانخفاضً،مما يسفر عن ذلك زيادة مستويات الأسعار التي يحصل عليها المنتجون ، والتي بدورها تساهم بشكل مباشر في درجة من الرضا المجتمعي عن الاداء التسويقي لتلك المنتجات،(النمر،2019م).

2-3-15 مجالات الزراعة التعاقدية:

الزراعة التعاقدية والتطورات في مجال الاستهلاك والتصنيع والتصدير:

على الصعيد العلمي تشهد نظم الزراعة التعاقدية توسعاً وانتشاراً في العديد من الدول المتقدمة والنامية على السواء،وذلك في اطار الاهتمام المتزايد بتطوير نظم التسويق للمنتجات الزراعية وربط المزارعين بالأسواق المحلية والدولية.ويأتي التوسع والانتشار في نظم الزراعة التعاقدية استجابةً ومواكبةً لما يجري على الساحة العالمية من التطورات والمستجدات في مختلف ميادين الحياة،وبخاصة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية،وفي الأساليب المعيشية والأنماط الاستهلاكية،الامر الذي يتطلب نظماً تسويقية أكثر كفاءةً وتنظيماً وتكاملاً.

فعلى صعيد الاستهلاك المحلي للسلع والمنتجات الزراعية،تتطور بشكل غير مسبوق الانماط الغذائية ، والسلوك والممارسات الاستهلاكية، ونظم ومؤسسات تجارة التجزئة، ويصبح المستهلكين أكثر اهتماماً باعتبارات الجودة والمواصفات وأكثر ميلاً نحو السلع والمنتجات المجهزة والمصنعة وذات القيمة المضاعفة، وكل ذلك وغيره اصبح يتطلب نظماً تسويقية أكثر اتساقاً ومواكبة لمختلف ما يجري من التطورات.

اما في مجال التجارة الخارجية،مع التوجهات المتنامية نحو تحرير التجارة وانفتاح الأسواق وزيادة معدلات التبادل التجاري الدولي في المنتجات الزراعية عامة والغذائية منها على وجه الخصوص،فقد برزت أهمية تعزيز المقومات التنافسية على الساحة الدولية.وأصبح الأمر يتطلب نظما تسويقية محلية تتصف باكبر قدر من الكفاءة تدعم وتعززمقومات القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية والغذائية في الأسواق الخارجية تنطوي على قدر بالغ من الانضباط والالتزام باعتبارات الجودة والموصفات والكميات المحددة والمطلوبة وبالتوقيتات الزمنية والبرنامج المخطط وفق متطلبات الأسواق.

ليس من المبالغة في شيء ان تحقق تطورات ملموسة في مجال تصنيع تلك المنتجات،انما يتوقف بدرجة كبيرة على وجود نظام تسويقي بقدر كبير من الكفاءة والمسؤلية والتنظيم، وفق درجة عالية من التكامل الرأسي فيما بين حلقتي الإنتاج والتصنيع، ذلك ان الشركات التصنيعية تتطلب نظماً تسويقياً يربطها مباشرةً بقطاع الإنتاج الزراعي ويوفر لها الخامات وفق مواصفات محددة وبرامج توريد محددة ومنتظمة في كمياتها وتوقيتاتها.(النمر،2019م).

2-3-16 مفهوم الزراعة التعاقدية في إطار التطوير التسويقي:

تعد الزراعة التعاقدية احدي السياسات المهمة والضرورية لاحداث التنمية الزراعية المستدامة.كما هو الحال في الدول المتقدمة والعديد من الدول النامية.

تعني الزراعة التعاقدية ذلك الإنتاج الزراعي (نباتي /حيواني /سمكي)الذي يتم وفق اتفاق فيما بين المشتري والمزارع (بائع)تتحدد فيه شروط الإنتاج والتسويق لاحد أو بعض المنتجات (FAO).وعادةً ما يتم هذا الاتفاق /تعاقد قبل بدء الإنتاج ، ويتضمن العقد قدراُ من التفصيل الذي يجعله واضحاً أو محدداً،ولا ينطوي علي أي عمومية أو لبس ،خاصة فيما يتعلق بكمية وجودة ومواصفات الإنتاج وسعر البيع وتوزيع المخاطر المحتملة وغير ذلك من الامور.

ويقدم الزراعة التعاقدية فرصاُ هامةً للتطوير الاقتصادي والاجتماعي ،وخاصة في الدول النامية ،فهي تمكن من ربط صغار المزارعين بسلاسل الامداد التي تضمن لهم تسويقاً مستقراً لمنتجاتهم ما يعزز من فرص زيادة مستويات الإنتاجية الزراعية فضلاً عما يتحقق من التطورات التقنية في المجال الزراعي بصفة عامة.يضاف الي ذلك الفرص الكبيرة لتحسين جودة المنتجات وزيادة فرص التوسع في التصدير والتصنيع الزراعي والغذائي، وزيادة فرص ادخال منتجات جديدة ومتطورة.

ومن أهم مزايا الزراعة التعاقدية كذلك توفير فرص الائتمان سواء في صورة نقدية أو عينية .ومن العوائد الاجتماعية للزراعة التعاقدية أنها تحقق قدراً من الاستقرار (الكمي والسعري)واستدامة للأنشطة الزراعية،ومن ثم زيادة الدخول والاستقرار الاحوال المعيشية للمزارعين واسرهم،كما تشجع على تكوين وإنشاء تنظيمات المزارعين الطوعية مما يزيد من قدراتهم التفاوضية وكفاءاتهم الإنتاجية والتسويقية.(النمر ،2019م)

ان التسويق في مفهومه الصحيح المعاصر هي استراتيجيات والسياسيات والأنشطة التي من شأنها التعرف – بداية علي احتياجات ورغبات العملاء والمستهلكين ومن ثم توجيه المنظومة الإنتاجية التسويقية المتكاملة للعمل علي تلبية تلك الاحتياجات والرغبات باكبر قدر من الكفاءة والتطور التقني التنظيمي

قدم تجارب الاخري وخاصة الدول النامية – الانماط من التسويق الزراعي المتطور ومن بين تلك الانماط تعتبر الزراعة التعاقدية احد أهم الاشكال الأكثر اهمية للنظم والسياسيات التسويقية الزراعية المتطورة التي اصبحت تطبقها الدول المتقدمة علي نطاق واسع حيث تسهم الزراعة التعاقدية في دعم وتعزيز ربط المزارعين بالأسواق المحلية والخارجية وتعمل علي تعزيز مستويات القدرة التنافسية للمنتجات في مختلف الأسواق

وفي الدول النامية تقدم نظم الزراعة التعاقدية فرصاًهامة للتطوير الاقتصادي الاجتماعي تنطوي علي الكثير من المزايا على صعيد العامة للمجتمع من المنظور الاقتصاد الكلي وأيضاً علي صعيد كل اطراف النظام التعاقدي من المزارعين (البائعين)أو المشترين – سواء كانوا تجاراً محلين أو مصدرين أو مصنعين أو غيرهم من الهيئات والكيانات التي تمثل جانب الطلب علي المنتجات الزراعية .

كما سبقت الاشارة فإن الزراعة التعاقدية تمثل احد أهم اشكال التطوير التسويقي – التطوير التسويقي بشكل عام لا يعني فقط تطوير الاطر السياسية والتنظيمية التسويقية وانما يعني في المقام الأول –ان يكون ذلك التطوير مرتكزا علي الروية الواضحة والفهم لعلاقة التسويق المعاصر بقضايا المجتمع والبيئة والاقتصاد الكلي – فالعلاقات والتفاعلات التسويقية لم تعد قاصرةً فقط علي المنتجين الساعين نحو تحقيق الارباح وعلي

العملاء والمستهلكين الساعين نحو اشباع حاجاتهم ومتطلباتهم ، وانما اصبح المجتمع الواسع لاعبا أساسياً في اطار العلاقات والتفاعلات التسويقية المعاصره مع اخذ اعتبار الرغبات العامة للمجتمع مثل تلك المتعلقة بترشيد استخدامات الموارد والحفاظ علي سلامة البئية والحفاظ علي قيم المجتمع وانساقه الثقافية والاخلاقية،(النمر،2019م).

2-3-17 الزراعة التعاقدية والمنتجين الزراعيين:

تكمن أهمية نظم الزراعة التعاقدية في كونها مناسبة وصالحة للتطبيق مع مختلف فئات المنتجين الزراعيين سواء كانوا ذوي الحيازات الكبيرة أو المتوسطة أو الصغيرة،وتنطوي على مزايا ومنافع متعددة لكل هؤلا على السواء غير اِن ذوي السعات المزرعية الكبيرة غالبا ما يتمتعون بقدر مناسب من مزايا السعات الاقتصادية الكبيرة من حيث التخصص الإنتاجي ،أو القدرة التنظيمية والادارية، أو الفرص التمويلية،أو القدرة على الوصول الي الأسواق غير التقليدية المحلية والخارجية،وذلك على نقيض المزارعين ذوي الحيازات الصغيرة والمتوسطة الذين يشكلون الغالبية العظمى والقاعدة العريضة لقطاع الإنتاج الزراعي على حد قول (النمر،2019م) .وقد تعتبر الزراعة التعاقدية احد أهم الاساليب العلمية لاحداث نقلة في أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، أو الإنتاجية والمعيشية على السواء.

ففي النظم التسويقية التقليدية تكاد تنعدم لدى اصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة والمتوسطة القدرة التساوية عند تسويق منتجاتهم ،ويمثلون الحلقة الأكثر ضعفاً،في حلقات النظم التسويقية السائدة،وتكاد تنعدم لديهم الفرص التسويقية البديلة بخلاف ارتباطاتهم التقليدية بالوسطاء والسمارة والتجار والمهيمنين على النظم النظم التقليدية السائدة.وتضعف آمالهم في فرص الارتباط ولاندماج في النظم التسويقية المتطورة والحديثة ،مثل التعامل مع الشركات التصنيعية أو الأسواق التصديرية،للقصور البالغ في المعلومات التسويقية،فإن قرارات الإنتاج لهؤلاء تكون اقرب لعشوائية ضعيفة التأثر بالمتغيرات والأحوال السوقية،وغالباً ما يقع عليهم وحدهم – دون غيرهم–القدر الاكبر من المخاطر التسويقية ،فضلاً عن الخاطر الإنتاجية.

ويضاف الي ما تقدم معاناة الفئات صغار ومتوسطي المنتجين الزراعيين من ضعف الفرص التمويلية، ومحدودية ما يتوفر لهم من الخدمات الإرشادية، والمعارف الفنية المتطورة والجديدة مما يساهم في جمود وتخلف أوضاعهم المعيشية والاجتماعية، ويساعد على ارتفاع نسبة السكان تحت خط الفقر من بين هؤلاء المنتجين الزراعيين وأسرهم .من ثم يصبح هؤلاء هم أكثر الفئات احتياجاً لتشجيعهم وتحفيزهم على الاندمام

في النظم التسويقية الحديثة يأتي في مقدمتها الزراعة التعاقدية بما تنطوي عليه من فرص كبيرة ومزايا متعددة لمعالجة عديد من المشكلات الإنتاجية والتسويقية.

2-3-18 الزراعة التعاقدية وقطاعات الأعمال:

ان احد الأسباب الرئيسية لسياسة تخصيص الحكومة والبنوك أموال دعم الأعمال الزراعية هي أنها تسهم في رفع مستوى دخل المزارعين والتنمية المستدامة.وعند النظر في تقديم دعم حكومي لقطاعات الأعمال الزراعية باعتبار أنها تكون لها المسؤلية الاجتماعية اتجاه المزارعين ينبغي على الحكومة الدعم المالي اللازم لهذه القطاعات لتنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية.وكما يجب اصلاح الإرشاد الزراعي وما لديه من الخدمات لتكون ملائمة وذات صلة بالاحتياجات والأعمال التجارية الزراعية. وكما ذكره منظمة (الفاو):لتحسين معيشة المزارعين هناك حاجة ماسة لاكسابهم معرفة جيدة بالجوانب التجارية ،وتشغيل مزارعهم وكيفية تسويق منتجاتهم.

2-3-19 دور الزراعة التعاقدية في دعم وتعزيز أبعاد التنمية المستدامة:

لا يتفق دور الزراعة التعاقدية في تحقيق أهداف التنمية فقط،لكن يمتد للمساهمة بشكل عام في انجاز العديد من الاجندة العالمية للتنمية المستدامة في ابعادها الثلاثة ،الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

أولاً: دور الزراعة التعاقدية في تعزيز البعد الاقتصادي للتنمية:

ولهذا الدور الاقتصادي عدة ابعاد، نلقي الضوء على النحو التالية.

-الزراعة التعاقدية والأعمال الزراعية مدخل لتطوير اقتصاديات التنمية الريفية المستدامة:حيث لا تزال الزراعة العائلية تلعب الدور الاكبر في دول العالم ،بما أنها المحفز الاكبر لتطوير سلاسل القيمة في الأعمال الزراعية العالمية،ورغم ذلك فإن اغلبية شريحة صغار المزارعين لا تزال ضمن الفقراء وفق تقرير(مجموعة امن الارض)،وتشير التقارير أيضا،انً الأعمال الزراعية وفي قلبها الزراعة التعاقدية مؤهلة لان تصبح المحرك الرئيسي للتنمية الريفية الشاملة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ،وخاصة ان الدراسات "الفاو"تؤكد ان الاستثمار في الزراعة يلعب دوراً في مكافحة الفقر في العالم أكثر بثلاثة امثال الاستثمار في القطاعات أو الصناعات اخرى.

-الزراعة التعاقدية تعزز فرص تسخير التكنولوجيا في دعم التنمية الزراعية المستدامة:حيث توفر الابتكارات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية فرصاً غير محدودة لتنمية المعارف والمهارات للمزارعين الصغار والمزارعين الاسريين لتطوير نظم الإنتاج الزراعي والحيواني والسمكي بما يوفر فرص أواسعةً للرزق والعيش المستدام لهذا الفئات.

ثانياً:دور الزراعة في تعزيز البعد الاجتماعي في التنمية المستدامة:

تنعكس ابعادهذا الدور الزراعة التعاقدية في :-

-الزراعة التعاقدية ودورها الاجتماعي في تطوير المجتمعات ومواجهة الفقر-يتصدر القضاء على الفقر بجميع اشكاله قائمة الأهداف الاممية السبعة عشر للتنمية المستدامة ،وهنا يتصاعد دور الزراعة في مواجهة الفقر وتعزيز المساواة في المجتمعات وحماية الموارد الطبيعية وتحول انماط الإنتاج والاستهلاك الي انماط أكثر استدامة في دول العالم خاصة النامية والفقيرة وبما فيها الدول الافريقية.

-الزراعة التعاقدية تدعم توفير فرص العمل اللائق وتمكين المراة والشباب:ويرتبط هذا الدور بصورة مباشرة بدوره في مواجهة الفقر ،حيث ان تمكين النساء والفتيات يعطي الاهتمام الكبير في الأهداف الاممية ،وبذات القدر توفير فرص العمل اللائقة المنتجة للشباب والنساء وذوي الاعاقة وخاصة في الدول النامية التي يتركز فيها الجانب الاكبر من النمو الإنساني في الآونة الاخيرة.(تقريرالامم المتحدة،2017م).

ثالثاً: دور الزراعة التعاقدية في تعزيز البعد البيئي للتنمية المستدامة:

يتضح ابعاد هذا الدور من خلال بعض المحاور الهامة التي تعرض لها فيما يلي:-

-أهمية تضمين الاعتبارات البيئية في عقود الزراعة التعاقدية:وهذا التضمين قد نبهت إليه منظمة الأغذية والزراعة مبكراً منذ عام 2001حيث أكدت ضرورة تضمين الاعتبارات البيئية واعتبارات الاستدامة في عقود الزراعة التعاقدية.وركزت خاصة على قضايا استنزاف موارد المياه وتدهور التربة ،كما أكدت اِن غياب الاهتمام بهذه الاعتبارات يمكن ان يترتب عليه آثارً سلبية وخيمة على القطاع وقد يصعب تداركها أو السيطرة عليها.ثم عاودت "الفاو"مجدداً عام 2018بالتأكيد ان الزراعة التعاقدية يمكن ان تلعب دوراً في تعزيز الممارسات الإنتاجية والبيئة المستدامة في النشاط الزراعي .وقد زادت أهمية هذا التضمين احد صور الاجندة العالمية عام 2015،والتي ركزت على ضرورة مراعاة هذا نظم الإنتاج المستدامة للاعتبارات التكنولوجية والبيئية، وضرورة مراعاة هذه النظم لتطورات تغير المناخ وانعكاساتها المباشرة على القطاع الزراعي،(النمر،2019).

الباب الثالث

منهجية البحث

منهجية البحث

3-1 منطقة الدراسة:

تقع قرية ود الترابي جنوب محلية الكاملين ا ،ناحية الشمال الغربي من محطة(التي) ويربط بينهما طريق مسفلت تتراوح طوله مابين 7كلم، كما تربطه سكة حديد مدني خرطوم .وتمثل المنطقة مكتب القسم الشمالي الزراعي ضمن ادارة مشروع الجزيرة وتجاورها ست مكاتب اخرى وهي (وام دقرسي – واللعوتة – والمعيلق– والدبيبة– وروينا– وكعب الجداد.والذي تضم مفتش وعدد من المرشدين الزراعيين ،تتميز سكأنها بالطيبة الهدوء،تم اختيار قرية ود الترابي من بين المناطق، كأول منطقة بدأت فيها الزراعة بالتمويل التعاقدي عبر القطاعات الأعمال الزراعية المختلفة .

3-2 منهج الدراسة

استخدم المنهج الوصفي والتحليلي في جمع وتحليل البيانات وشرح وتفسير نتائج الدراسة، باستخدام الاستبانة لاثبات أو نفي فرضيات الدراسة،عن طريق تطبيق الحزم الإحصائية والا كسل في تحليل البيانات.

3-3 مجتمع الدراسة

تم اجراء الدراسة وجمع البيانات المطلوبة من المزراعين بقرية ود الترابي محلية الكاملين ولاية الجزيرة ، وحصر الباحث مجتمع البحث عن المزارعين المشاركين في الزراعة التعاقدية لموسم (2018 –2019)حسب الكشوفات بالمنطقة والبالغ عددهم (1000)مزارع .

3-4 عينة الدراسة:

استخدمة الباحث اسلوب العينة العشوائية الكاملة لاختيار عينة الدراسةبنسة (0.5%) من مجتمع البحث ، حيث بلغ حجم العينة (50) مزراع متعاقد.

3-5 مصادر وأدوات جمع البيانات :

هي البيانات الخاصة بالدراسة تم جمعها من خلال نوعين من المصادر.

المصادر الأولية.

أ-الإستبيان:

هي إحدى الوسائل الهامة لجمع البيانات المتعلقة بمشكلة الدراسة من العينة المماثلة لمجتمع محل الدراسة يتم تصميمها بالاعتماد على المتغيرات التي تنازع المشكلة حتى تمكن الباحث قدر المستطاع من تحقيق أهداف الدراسة.

ب . المقابلة :

وهي وسيلة مساندة تم توظيفها لتخدم أداوت جمع المعلومات الرئيسة:(كالمراجع السابقة والاستمارة، فقد استخدمت لتحقيق غرضين رئيسيين هما تغطية النقص لما لم توضحه الاستمارة وتقديم التفسير لبعض الحالات التي عكستها الأرقام

ج . الملاحظة :

الباحث قريب وبحكم عمله من واقع الظروف تمكن من ملاحظة المشكلة في المنطقة المستهدفة.

المصادر الثانوية: يعتمد الدراسة على المصادر الثانوية المتمثلة من الكتب والمراجع ورسائل الماجستير التي تناولت موضوع تقارير المنظمات والهيئات الدولية وجهات ذات الصلة بموضوع الزراعة التعاقدية ودورها في التنمية.

3-6 الصدق والثبات الاحصائي:

يقصد بصدق الأداة (validity) على أنها تقيس ما وضعت لقياسها ، أما الثبات (Reliability) فيعني إستقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه ، أي أن يعطي نفس النتائج أو نتائج قريبة منها فيما لو كررت عملية القياس في ظروف مشابهة على نفس العينة أو على عينة مماثلة ، وينقسم الى نوعين:

أ: الصدق والثبات الظاهري:

تم إجراء اختبار للاستبيان قبل صياغتها النهائية للتأكد من ملاءمتها لقياس أهداف الدراسة ، والتأكد من صياغة العبارات الواردة فيه ومدى وضوحها بالنسبة لعينة الدراسة ، وذلك عن طريق تحكيمها من قبل نخبة متميزة من عدد 2 من أساتذة حيث أبدوا ملاحظاتهم على فقرات الاستبيان وتمت دراسة هذه الملاحظات وأخذت بعين الاعتبار لإخراج الاستبيان بصورتها النهائية، والمحكمين هم (د. سعاد ابراهيم العبيد، د.اميمة بشير خالد).

ب: الثبات والصدق العاملي:

وهي مقياس يستخدم للتحقق من دقة تمثيل الاستبيان المصمم للمجتمع المدروس بشكل جيد أي ان الإجابات التي نحصل عليها من أسئلة الإستبيان تعطينا المعلومات التي وضعت لأجلها الأسئلة أما ثبات الإستبيان فيعني إننا إذا أعيدنا توزيع الإستبيان على عينة أخرى من نفس المجتمع وبنفس حجم العينة فإن النتائج بين العينتين ستكون متقاربة ومتساوية بإحتمال يساوي معامل الثبات، ومن أجود أساليب معرفة صدق وثبات أداة الدراسة هي معادلة ألفا– كرونباخ Cronbach's Alpha ومعامل التجزئة النصفية Split half وهي تأخذ قيم بين الصفر والواحد الصحيح، فعندما تكون القيمة قريبة من الواحد فإن الاستبيان صادق وممثل جيد للمجتمع المدروس والعكس صحيح ، كما موضح بالجدول التالي:

جدول (1-3) توزيع الثبات والصدق العاملي للإستبيان

الإختبار معامل الفا	معامل الثبات	معامل الصدق
Cronbach Alpha قيمة	0.97	.95.0

المصدر: المسح الاجتماعي 2019م

يبين الجدول أعلاه أن قيمة معامل الصدق هي 95% وقيمة الثبات لإستبيان الدراسة هي 97 %، وهذا يعني أن الإستبيان صادق ويمثل مجتمع الدراسة تمثيلا دقيقاً.

3-7 تحديد درجة القطع:

البيانات الخاصة بالدراسة التى تم جمعها من خلال مقياس ليكرت الخماسي.هي فترات يوضح كيفية تفسير معنى المتوسط الحسابي سواء كان التقديرات بالمتوسط او النسبجدول

اذاكان الفترات بالمتوسط	إذا كانت الفترات بالنسبة	التقدير اللفظي في الاداة	التقدير في عرض النتائج
4.2 – 5	أقل من 36%	اوافق بشدة	درجة كبيرة جداً
3.4 – 4.19	من 36% وأقل من 52%	اوافق	درجة كبيرة
2.6 – 3.39	من 52% وأقل من 68%	لحد ما	درجة متوسطة
1.8– 2.59	من 68% وأقل من 84%	لا اوافق	درجة ضعيفة
1 – 1.79	من 84% حتى 100%	لا اوافق بشدة	درجة ضعيفة جداً

المصدر: تصميم قسم العلوم الادارية

الباب الرابع

النتائج والمناقشة

الجزء الأول

مقدمة:

في هذا الباب نستعرض تحليل وتفسير ومناقشة النتائج من خلال الجداول التكرارية وجداول ليكرت الخماسي المبين بالنسب والتقديرات الوصفية والكمية للبيانات، وجداول مربع كاي المبين بقيم كاي **رقم (4-1) توزيع المبحوثين على حسب السن.**

البند	التكرار	النسبة %
اقل من 20سنة	1	2
20واقل من30سنة	2	4
30واقل من 40سنة	6	12
40واقل من50 سنة	22	44
أكثر من50سنة	19	38
المجموع	50	100

المصدر:المسح الاجتماعي(2019م)

أظهرت نتائج الجدول(4-1) ،أن معظم المبحوثين من الفئة العمرية (30 و50سنة) الذي بلغ نسبته الكلية(82%) وهذا يدل على أنهم في سن الشباب، وهي مرحلة تمكنهم من القدرة والعطاء المستمر في الخدمة الزراعية والمجتمعية.بينما نسبة18%فقط هم من الفئة دون 30سنة.

4-1-2 المهنة:

جدول رقم (4-2) توزيع المبحوثين على اساس المهنة

البند	التكرار	النسبة%
مزارع	46	92
موظف	3	6
اعمال حرة	1	2
المجموع	50	100

المصدر:المسح الاجتماعي(2019م)

بينت نتائج الجدول (4-2):ان % 92 من المبحوثين هم من فئة المزارعين ،مما يدل علي زيادة رغباتهم واهتماماتهم وتطلعاتهم بقضايا تطوير النظم الزراعية من النظم التقليدية السائدة الي نظم زراعية حديثة ،وذلك لما ينطوي لها هذه النظم من مزايا مثل التمويل وتوفير مدخلات الإنتاج والإرشاد الفني ،المهارات

والمعارف التقنية،وضمان التسويق مما يساعد على زيادة الإنتاج والإنتاجية ،بينما بلغ النسبة الكلية لمهن الاخرى نحو 8% فقط، وعليه يجب تشجيع وتوعية المهن الاخرى بأهمية النظم التعاقدية وما يلعبها من الادوار الاقتصادي والاجتماعية من اجل تحقيق التنمية محلية مستدامة.

4-1-3 التعليم:

جدول رقم (4-3) توزيع المبحوثين حسب مستوى التعليم

البند	التكرار	النسبة %
خلوة	7	14
امي	10	20
أساس	13	26
ثانوي	18	36
عالي	2	4
المجموع	50	100

المصدر :المسح الاجتماعي(2019م)

أوضح نتائج الجدول(4-3) :ان الغالبية العظمى من المبحوثين الذي تمثل النسبة (76%) من الفئة المتعلمة، حيث سجل التعليم الأوسط اعلى تكرار بنسبة (36%) يليها الاساس(26%)وهذا يشير الي ان الفئة التعلمة أكثر الفئات اهتماماً والمأمأبعرفة نظمٍ الزراعة التعاقدية وميزاتها وما يحققها من الفوائد الربحية لكل طرف من الاطراف المتعاقدة.

4-1-4 الحالة الاجتماعية

جدول رقم (4-4) توزيع المبحوثين حسب الحالة الاجتماعية

البند	التكرار	النسبة%
متزوج	47	94
عاذب	3	6
المجموع	50	100

المصدر :المسح الاجتماعي(2019م)

أظهرت نتائج الجدول :(4-4) أن معظم المبحوثين(94%) كانوا من المتزوجين بأعلى تكرار بلغ قيمته 94 ، هذا يعني على ان هنالك قدر كبير من ارتفاع مستويات الاستقرار الاسري وسط المبحوثين، مما يشير الي تحسن مستوى دخل هذا الفئات نحو الافضل.بينما (% 6) فقط من الفئةغير المتزوجين.

4-1-5 الدخل قبل وبعد التعاقد:

جدول رقم (4-5) توزيع المبحوثين على حسب الدخل.

الدخل قبل التعاقد		الدخل وبعد التعاقد	
البند	لتكرار	نسبة%	التكرار	نسبة%
اقل من 500	21	42	1	2
500واقل من1000	7	14	18	36
1000واقل من2000ج	4	8	9	18
2000واقل من3000ج	15	30	18	36
أكثر من4000ج	3	6	4	8

المصدر :المسح الاجتماعي(2019م)

يوضح نتائج الجدول (4-5)، أن اغلب المبحوثين (94%) من الفئات ذوي الدخل اقل من(3000ج) في الشهر قبل التعاقد ،و(6%) منهم فقط من الفئات ذاوي الدخل أكثر من (3000ج)،بينما (92%) منهم كانوا من ذوي الدخل اقل من(3000ج) بعد التعاقد، و(8%) من الفئات ذوي الدخل أكثر من(3000ج) في الشهر، مما يشير الي هنالك قدر قليل من تحسن مستوى دخل المبحوثين بعد التعاقد بنسبة (2%).

4-1-6 المساحة:

جدول رقم (4-6) توزيع المبحوثين حسب المساحة قبل وبعد التعاقد

المساحة قبل التعاقد			المساحة بعد التعاقد	
البند	لتكرار	%نسبة	التكرار	%نسبة
اقل من 5 فدان	34	68	6	12
5واقل من10فدان	11	22	28	56
10واقل من15فدان	2	4	8	16
15وقل من20 فدان	2	4	7	14
أكثر من 25 فدان	1	2	1	2
المجموع	50	100	50	100

المصدر:المسح الاجتماعي(2019م)

اظهرت الجدول (4-6) ان (90%) من المبحوثين من الفئة ذات الحيازة اقلة من 10فدان قبل التعاقد،و(68%) منهم بعد التعاقد. بينما(20%) من المبحوثين من الفئة ذات الحيازة أكثر من10فدان قبل التعاقد، و(32%) منهم من الفئة ذات الحيازة أكثر منها بعد التعاقد. وهذا يعني ان هنالك ارتفاع معدلا ت تزايد عدد الفدانات بعد التعاقد الي (32%) قد يشير الي ان هنالك زيادة في توسع المساحة الزراعية، ودخول الأراضي المتروكة مسبقاً تحت خدمة الزراعية.

4-1-7 السكن:

جدول رقم (4-7) توزيع المبحوثين على اساس حالة السكن قبل وبعد التعاقد

حالة السكن قبل التعاقد			حالة السكن بعد التعاقد	
البند	لتكرار	نسبة%	التكرار	نسبة%
طينية/الجالوس	10	11.6	3	3.8
طوب/بناء ثابتة	45	52.3	46	59.0
خدمات كهرباء	27	31.4	26	33.3
لا يوجد خدمات	3	3.5	2	2.6
خدمات اخرى	1	1.2	1	1.3

المصدر:المسح الاجتماعي(2019م)

أوضح الجدول:(4-7) ان (45%) من المبحوثين من الفئة ذات البناء الثابت، و(52%) منهم من الفئة ذات البناء الطيني قبل التعاقد. اما بعد التعاقد فإن (46%) من المبحوثين يمتلكون مباني ثابتة،و (59%) يمتلكون مباني طينية.كما ان (27%) من المبحوثين أكدوا بوجود خدمة كهرباء قبل التعاقد،و(33%) منهم كذلك أكدوا بتوفير الخدمة بعد التعاقد.

4-1-8 نوع المحاصيل :

جدول رقم (4-8) توزيع المبحوثين حسب نوع المحاصيل قبل وبعد التعاقد .

نوع المحاصيل قبل التعاقد			نوع المحاصيل بعد التعاقد	
البند	لتكرار	نسبة%	التكرار	نسبة%
القطن	41	21.5	48	38.4
القمح	40	20.9	42	33.6
الذرة	43	22.5	9	7.2
السمسم	2	1.0	1	0.8
الفول السوداني	6	3.1	7	5.6
اخرى	18	14.4	18	8.9

المصدر:المسح الاجتماعي(2019م)

اظهرت نتائج الجدول:(4-8) ان (21%) من المبحوثين يزرعون القطن،(20) منهم يزرعون القمح،(23%) منهم يزرعون الذرة، قبل التعاقد. بينما (38%) من المبحوثين يزرعون القطن، و(33%) من يزرعون القمح، بينما (7%) فقط يزرعون ذرة بعد التعاقد. تركيز المزارعين على محصولين (القطن ،والقمح) يشير الي مدى مساهمة تلك المحصولين في زيادة الانتاج والانتاجية وتحسين مستوى دخل المزارعين وزيادة ربحية الجهات المتعاقدة.

4-1-9 معنى الزراعة التعاقدية:

في هذا الجانب تم استخدام مقياس ليكارد الخماسي في التحليل للحصول على النتائج وذلك من خلال الجدول التالية:

جدول رقم (4-9) توزيع المبحوثين على حسب معنى الزراعة التعاقدية.

الفقرة	أوافق	أوافق	محايد	لا أوافق	لاأوافق	الإجمالي	متوسط	الترتيب	تقديرلفظي
	5	4	3	2	1				
أسلوب يسهم في زيادة دخل مزارع وزيادة ربحية جهات زراعية	25	24	1	0	0	50	4.40	1	أوافق بشدة
ترتيبات تعاقدية مكتوبة بين مزارعين وبين شركات وارض	20	25	5	0	0	50	4.30	2	أواف بشدة
عقد ملزم بين الزراع والارض كاصول وطرف آخر	16	28	6	0	0	50	4.20	3	أوافق بشدة
شراكة بين المزارعين والجهات الزراعية	10	22	11	5	2	50	3.60	4	أوافق
المتوسط العام							4.160		اوافق بشدة

المسح الاجتماعي(2019م)

أظهرت نتائج تحليل ليكرت في الجدول (4-9) ان الوسط الحسابي العام لمعارف المزارعين نحو معرفة النظام التعاقدي كانت إيجابيه وهي(4.160)، وهذا يدل علي مدى اهتمام المزارعين والرغبة في تطبيق النظام التعاقدي لزيادة دخل والإنتاجية، والنتائج أيضا أظهرت العبارة أوافق بشدة اكبر تكرار في العبارات وهذا يمكن المزارع من الأستفاده من استخدام العقود الزراعية لضمان فرص التمويل والتسويق.

4-1-10 معرفة بنود التعاقد:

جدول رقم (4-10) توزيع المبحوثين على حسب معرفة ببنود عقد الزراعة التعاقدية

الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لاأوافق بشدة	الإجمالي	متوسط حسابي	الترتيب	التقدير اللفظي
	5	4	3	2	1				
منع التسويق خارج دائرة العقد	15	27	6	1	1	50	4.08	1	أوافق
عدم تحويل المدخلات الإنتاجية الى استخدامات اخرى	13	31	6	0	0	50	4.14	2	أوافق
تحديد مسؤليات كل طرف من الاطراف المتعاقدة	6	4	14	23	3	50	2.74	4	محايد
تحديد سعر بيع المحصول	4	2	0	12	32	50	1.68	7	لاأوافق بشدة
تحديد نوعية وجودة المنتج	2	3	0	4	41	50	1.42	9	لاأوافق بشدة
توفير مستلزمات الإنتاج	4	4	32	2	8	50	2.88	3	محايد
تحديد ميعاد تسويق المحصول	3	2	2	8	35	50	1.60	8	لاأوافق بشدة
توفير وسائل نقل المحصول من خلال الجهات المتعاقدة	1	1	2	36	10	50	1.94	6	لا أوافق
اخرى	1	3	2	40	4	50	2.14	5	لا أوافق
المتوسط العام							2.51		لا أوافق

المصدر المسح الاجتماعي(2019م)

أوضحت نتائج في الجدول (4-10)ان الوسط الحسابي العام لإتجاهات المبحوثين نحو تطبيق النظام التعاقدي عند المعرفة بنود العقد،سلبية وهي(2.513)، وهذا يتطلب مزيد من الجهد لتفعيل الدور الإرشاد الزراعي في الإرشاد وتدريب وتوفير وسائل الاتصال اللازمة للمزارعين خاصة الشباب ،لرفع قدراتهم المعرفية في فهم بنود العقد وميزاتها.

4-1-11 صادر المعلومات:

جدول رقم (4-11) توزيع المبحوثين تبعاً لمصادر نقل المعلومات عنها.

الفقرة	أوافق بشدة	محايد	أوافق	لا أوافق	لا أوافق بشدة	اجمالي	المتوسط الحسابي	الترتيب	التقدير اللفظي
	5	3	4	2	1				
الاهل والجيران	3	16	3	0	0	50	4.560	1	أوافق بشدة
شركات التسويق	29	19	1	1	0	50	4.520	2	أوافق بشدة
الجمعيات التعاونية	21	25	1	3	10	50	4.280	5	أوافق بشدة
تجار الجملة	19	28	2	1	0	50	4.300	4	أوافق بشدة
المصانع	17	29	4	0	0	50	4.260	6	أوافق بشدة
المكاتب الزراعية	23	26	1	0	0	50	4.440	3	أوافق بشدة
البرامج التلفيزيونية	12	32	6	0	0	50	4.120	8	أوافق
الازاعات الزراعية	16	28	5	0	1	50	4.160	7	أوافق
الواتساب	7	34	9	0	0	50	3.960	9	أوافق
الفيس بوك	10	30	9	0	1	50	3.960	10	أوافق
اخرى حدد	1	3	2	40	4	50	2.140	11	لا أوافق
المتوسط العام							4.064		أوافق

المصدر :المسح الاجتماعي(2019م)

بينت نتائج الجدول (4-11) ان الوسط الحسابي العام لإتجاهات المبحوثين نحو معرفة الزراعة التعاقدية عبر مصادر سماع المعلومات عنها كانت ايجابية وهي(4.06)، وهذا يدل على كفاءة قدراتهم المعرفية في استخدام وسائل التواصل ،والاستفادة منها لنقل الافكار والبرامج الزراعية الناجحة وتحدياتها. أيضا أظهرت العبارة أوافق اكبر تكرار في العبارات وهذا يمكن المزارع من مزيد من الجهد لتفعيل الدور الإرشاد الزراعي في الإرشاد وتدريب وتوفير وسائل الاتصال اللازمة للمزارعين خاصة الشباب ،لرفع قدراتهم المعرفية والذهنية في فهم بنود العقد وميزاتها.

4-1-12 مميزات التعاقد:

جدول رقم (4-12) توزيع المبحوثين تبعاً لمميزات التعاقد.

الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لاأوافق بشدة	الإجمالي	درجة تحسن%	ثقة % 95 تحسن بدرجة		التقدير اللفظي
	5	4	3	2	1			العليا	الدنيا	
توفير مستلزمات الإنتاج للمزارعين من الداعم	9	30	4	7	0	50	76.4	81.3	71.5	أوافق
وجود جهات رقابية وضمانة تعاقدية وجهة تحكيمية	5	5	29	10	1	50	61.2	66.1	56.3	محايد
ضمان لتسويق محصول وبسعر مجزي	3	15	29	3	0	50	67.2	71.0	63.4	محايد
وسيلة مضمونة لزيادة دخل مزارعين ،وبمخاطر اقلة	4	4	21	18	3	50	55.2	60.6	49.8	محايد
زراعة اكبر مساحة من الأراضي الزراعية	4	7	12	20	7	50	52.4	58.7	46.1	محايد
تضيف مهارات جديد ة للمزارعين	7	8	34	1	0	50	68.4	72.6	64.2	أوافق

التزام بتسويق المحصول وفق الميعاد محدد في العقد	3	4	5	23	15	50	42.8	49.0	36.6	لا أوافق
توفير الخدمات للمزارعين لزيادة جودة محصول	1	3	23	13	10	50	48.8	54.0	43.6	لا أوافق
عدم اخلال الجهات المتعاقدة بالسعر المحددة في العقد	2	4	4	6	34	50	33.6	40.0	27.2	لاأوافق بشدة
زيادة دخل المزارعين والجهات الزراعية	4	2	5	2	37	50	33.6	40.7	26.5	لاأوافق بشدة
اخرى	2	1	4	38	5	50	42.8	47.1	38.5	لا أوافق
المتوسط العام							52.9			**محايد**

المصدر المسح الاجتماعي(2019م)

بينت نتائج في الجدول (12:4) ان نسبة متوسط العام لإتجاهات المبحوثين نحو معرفة ميزات الزراعة التعاقدية عند التعاقد ايجابية لحد ما وهي(52.9%)، وهذا يشير على تحسن اداء المزارعين نحو تطبيق النظام التعاقدي،ويمكنهم الاستفادة من ميزات العقد المتمثلة في الدعم المستمر وضامنة التسويق ووجود جهات رقابية واكسابهم مهارات جديدة مما يسأهم على زيادة الرقعة الزراعية وتحقيق الربح.

4-1-13 الأنشطة الاجتماعية.

جدول رقم (4-13) توزيع المبحوثين حسب الأنشطة الاجتماعية

الفقرة	أوافق بشدة	لا أوافق	لاأوافق	أوافق	محايد	الإجمالي	درجة تحسن%	درجة تحسن بدرجة ثقة		التقدير اللفظي
	5	2	1	4	3			العليا	الدنيا	
تحسين العلاقات القائمة بين مزارعين	34	15	1	0	0	50	93.2	96.1	90.3	أوافق بشدة
تحسين الخدمات الزراعية	26	23	1	0	0	50	90.0	93.0	87.0	أوافق بشدة
حسين الظروف الصحية	23	24	3	0	0	50	88.0	91.3	84.7	أوافق بشدة
انشاء مؤسسات تعليمية جديدة	14	31	4	0	1	50	82.8	86.8	78.8	أوافق
بناء الطرق والجسور	10	27	13	0	0	50	78.8	82.5	75.1	أوافق
زيادة عدد الابناء في المدارس	16	27	6	0	1	50	82.8	87.1	78.5	أوافق
خرى	10	31	7	2	0	50	79.6	83.5	75.7	أوافق
المتوسط العام							**79.7**			**أوافق**

المصدر: المسح الاجتماعي(2019م)

أظهرت نتائج ليكرت في الجدول (13:4) ان نسبة متوسط العام لإتجاهات المبحوثين نحو مساهمة الزراعة التعاقدية في الأنشطة الاجتماعية كانت إيجابيه وهي(79.7%)، وهذا يدل على ان هنالك تحسن في الخدمات الاجتماعية ،وتحسن العلاقات المبحوثين بالجهات الراعية مما يمكن المزارعين كسب ثقة الجهات الزراعية،مما يعزز من خلق فرص مشاركة مزارعين جدد.

14-1-4 الأنشطة الاقتصادية:.

جدول رقم (4-14) توزيع المبحوثين حسب الانشطة إقتصادية.

الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لاأوافق	الإجمالي	درجة تحسن(%)	حسن بدرجة ثقة 95%		التقدير اللفظي
	5	4	3	2	1			العليا	الدنيا	
زيادة دخل المزارعين	14	35	1	0	0	50	85.2	87.9	82.5	أوافق بشدة
انخفاض مستوى البطالة	5	1	29	0	0	35	66.3	71.0	61.6	محايد
انخفاض مستوى الهجرة	4	3	5	30	8	50	46.0	51.9	40.1	لا أوافق
زيادة حجم المساحة المزروعة	7	21	20	2	0	50	73.2	77.4	69.0	أوافق
تحسين نوعية (جودة) المنتج	7	23	18	2	0	50	74.0	78.2	69.8	أوافق
انخفاض تكلفة الإنتاجية	3	15	30	1	1	50	67.2	71.2	63.2	محايد
اخرى	2	1	0	43	4	50	41.6	45.6	37.6	لا أوافق
المتوسط العام							64.7			**محايد**

المصدر :المسح الاجتماعي(2019م)

يوضح نتائج ليكرت في الجدول (14:4) ان نسبة متوسط العام لإتجاهات المبحوثين نحو مساهمة الزراعة التعاقدية في الأنشطة الاقتصادي كانت ايجابية لحد ما وهي(79.7%)، وهذا يشير الي ان هنالك تحسن مستوى دخل المزارعين ،وتحسن جودة المنتج

الجزء الثاني

4-2 اختبار فرضيات البحث:

4-2-1 الفرضية الأولي(H1):

1 هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة0.05بين بعض الخصائص الشخصية للمبحوثين ومستوى المعرفة الزراعة التعاقدية من خلال بعض مكونات الزراعة التعاقدية.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار مربع كاي لمعرفة ان كان هنالك فروق ذات دلالة في متوسطات تقديرات افراد عينة الدراسة، حول العلاقة بين الخصائص الشخصية للمستجيبين ومعارف المبحوثين نحو معرفة خصائص النظام التعاقدي.وكانت النتائج على النحو التالي:

أ: مستوى معرفة مفاهيم الزراعة التعاقدية حسب الخصائص الشخصية.

جدول (4-15) يوضح توزيع فروق في إجابات المبحوثين في مستوى معرفة مفاهيم الزراعة التعاقدية حسب الخصائص الشخصية.

فرضية	كاي الجدولية	كاي المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	نتيجة الفرضية
مستوى معرفة مفاهيم الزراعة التعاقدية حسب السن	21.95	7.59	8	0.47	رفض الفرضية
مستوى معرفة مفاهيم الزراعة التعاقدية حسب المهنى	14.86	1.45	4	0.83	رفض الفرضية
مستوى معرفة مفاهيم الزراعة التعاقدية حسب الحالة الاجتماعية	10.60	0.47	2	0.78	رفض الفرضية
مستوى معرفة مفاهيم الزراعة التعاقدية حسب مستوى التعليم	21.95	6.93	8	0.54	رفض الفرضية

المصدر:المسح الاجتماعي:2019

يتضح من الجدول (4-15) ان قيمة مستوى الدلالة لإجابات المبحوثين حول مستوى معرفة مفاهيم الزراعة التعاقدية حسب السن كانت (0.49) ،وهي اكبر من قيمة الدلالة (0.05) حيث جاء قيمة المحسوبة 7.59 المقابلة للقيمة الجدولية 21.95 وهي اقلة من القيمة المحسوبة،يليها مستوى المهني الذي جاء بقيمة الدلالة 0.8 وهي اقلة من قيمة الدلالة(0.05) والمحسوبة 1.45 المقابلة للجدولية 14.86 وهي ايضاً اكبر من المحسوبة،بالاضافة الحالة الاجتماعية التي جاءت بقيمة الدلالة 0.78 وبقيمة المحسوبة 0.47 والقيمة الجدولية 10.60 ، مستوى التعليم التي جاءت قيمة الدلالة 0.54 حيث كانت القيمة المحسوبة 6.93 والجدولية21.95 وهي كلها قيم اكبر من المحسوبة. وبناءاً على ذلك فاننا نرفض الفرض البديلة ونقبل الفرض الصفرى الذي ينص على عدم وجود علاقة بين مستوى معرفة مفاهيم الزراعة التعاقدية وبين الخصائص الشخصية للمبحوثين.

ب – مستوى معرفة بنود التعاقد على اساس الخصائص الشخصية

جدول (4-16) يوضح توزيع فروق في إجابات المبحوثين في مستوى معرفة بنود الزراعة التعاقدية حسب الخصائص الشخصية.

فرضية	كاي الجدولية	كاي المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	نتيجة الفرضية
مستوى معرفة بنود الزراعة التعاقدية حسب السن	21.95	1.95	8	0.88	رفض الفرضية
مستوى معرفة بنود الزراعة التعاقدية حسب المهنى	14.86	5.64	4	0.27	رفض الفرضية
مستوى معرفة بنود الزراعة التعاقدية حسب الحالة الاجتماعية	10.60	0.47	2	0.37	رفض الفرضية
مستوى معرفة بنودالزراعة التعاقدية حسب مستوى التعليم	21.95	8.97	8	0.34	رفض الفرضية

المصدر :المسح الاجتماعي2019

يتضح من الجدول (4-16)ان قيمة مستوى الدلالة لاجابات المبحوثين حول مستوى معرفة بنودالزراعة التعاقدية حسب السن (0.88) وهي اكبرمن (0.05) وكذلك قيمة (مربع كاي)المحسوبة (1.95) اقلة من قيمة مربع كاي الجدولية (21.95) ،يليها مستوى المهني بمستوى الدلالة(0.83) اكبر من (0.05)، بالقيمة المحسوبة (5.64)اقلة من الجدولية(14.89)، ويأتي بعدها الحالة الاجتماعية بمستوى الدلالة(0.37) وكان قيمة مربع كاي الحسوبة(0.47) واقلة من الجدولية (1.95) الشئ الذي يدل على عدم وجود فروق في اجابات المبحوثين حول مستوى معرفة المبحوثين بنود الزراعة التعاقدية على اساس الخصائص الشخصية .

ج- معرفة مييزات الزراعة على حسب الخصائص الشخصية

جدول (4-17) يوضح توزيع فروق في إجابات المبحوثين في مستوى معرفة مفاهيم الزراعة التعاقدية حسب الخصائص الشخصية.

فرضية	كاي الجدولية	كاي المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	نتيجة الفرضية
مستوى معرفة بمميزات الزراعة التعاقدية حسب السن	21.95	8.94	8	0.34	رفض الفرضية
مستوى معرفة مميزات الزراعة التعاقدية حسب المهنى	14.86	2.02	4	0.72	رفض الفرضية
مستوى معرفة مميزات الزراعة التعاقدية حسب الحالة الاجتماعية	10.60	1.50	2	0.47	رفض الفرضية
مستوى معرفة مميزات الزراعة التعاقدية حسب مستوى التعليم	21.95	10.18	8	0.25	رفض الفرضية

المصدر :المسح الاجتماعي2019

يتضح من الجدول (4-17) ان قيمة مستوى الدلالة لإجابات المبحوثين حول مستوى معرفة مميزات الزراعة التعاقدية حسب السن كانت (0.34) ،وهي اكبر من قيمة الدلالة (0.05) حيث جاء قيمة مربع (كاي) المحسوبة (8.84) اقلة من قيمة مربع (كاي) الجدولية (21.95) ،يليها مستوى المهني الذي جاء بقيمة الدلالة (0.72)وهي اقلة من قيمة الدلالة(0.05) والمحسوبة (2.02) اقلة من مربع (كاي) الجدولية (14.86)

،بالاضافة الحالة الاجتماعية التي جاءت بقيمة الدلالة (0.25) وقيمة مربع (كاي) المحسوبة(10.18) اقلة من مربع (كاي) الجدولية (21.95)، مستوى التعليم . وبناءاً على ذلك فاننا نرفض الفرض البديلة ونقبل الفرض الصفرى الذي ينص على عدم وجود علاقة بين مستوى معرفة مميزات الزراعة التعاقدية وبين الخصائص الشخصية للمبحوثين.

4-2-2 الفرضية الثانية(H2):

2. توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين بعض الخصائص الشخصية للمبحوثين ومستوى التنميةمحلية وذلك من خلال الانشطة التالية.

أ- مستوى مساهمة الانشطة الاقتصادية على حسب الخصائص الشخصية

جدول (4-18) يوضح توزيع فروق في إجابات المبحوثين في مستوى مساهمة الانشطة الاقتصادية حسب الخصائص الشخصية.

فرضية	كاي الجدولية	كاي المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	نتيجة الفرضية
مستوى مساهمة الانشطة الاقتصادية حسب السن	21.95	5.56	8	0.69	رفض الفرضية
مستوى مساهمة الانشطة الاقتصادية حسب المهنى	14.86	5.19	4	0.26	رفض الفرضية
مستوى مساهمة الانشطة الاقتصادية حسب الحالة الاجتماعية	10.60	2.38	2	0.30	رفض الفرضية
مستوى مساهمة الانشطة الاقتصادية حسب مستوى التعليم	21.95	9.84	8	0.27	رفض الفرضية

المصدر:المسح الاجتماعي2019

يتضح من الجدول (4-18)ان قيمة مستوى الدلالة لاجابات المبحوثين حول مستوى مساهمة الانشطة الاقتصاديةعلى اساس السن (0.69) وهي اقل من (0.05) وكذلك قيمة (مربع كاي)المحسوبة (5.56) اقلة

من قيمة مربع (كاي)الجدولية (21.95) ،يليها مستوى المهني بمستوى الدلالة(0.26) اكبر من (0.05)، بالقيمة المحسوبة (5.19)اقلة من الجدولية(14.89)، ويأتي بعدها الحالة الاجتماعية بمستوى الدلالة(0.30) وكان قيمة مربع كاي الحسوبة(2.28) واقلة من الجدولية (10.60) الشئ الذي يدل على عدم وجود فروق في اجابات المبحوثين حول مستوى الانشطة الاقتصادية على اساس الخصائص الشخصية .

ب- مستوى مساهمة الانشطة الاجتماعية حسب الخصائص الشخصية.

جدول (4-19) يوضح توزيع فروق في إجابات المبحوثين حول مساهمة الانشطة الاجتماعية حسب الخصائص الشخصية.

فرضية	كاي الجدولية	كاي المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	نتيجة الفرضية
مستوى مساهمة الانشطة الاجتماعية حسب السن	20.22	34.27	16	0.21	رفض الفرضية
مستوى مساهمة الانشطة الاجتماعيةحسب المهنى	4.03	21.95	8	0.85	رفض الفرضية
مستوى مساهمة الانشطة الاجتماعيةحسب الحالة الاجتماعية	1.60	14.86	4	0.80	رفض الفرضية
مستوى مساهمة الانشطة الاجتماعية حسب مستوى التعليم	20.63	34.27	16	0.20	رفض الفرضية

المصدر :المسح الاجنماعي2019

يتضح من الجدول (4-19)ان قيمة مستوى الدلالة لاجابات المبحوثين حول مستوى الانشطة الاجتماعية على حسب السن (0.21) وهي اكبر من (0.05) وكذلك قيمة (مربع كاي)المحسوبة (20.22) اقلة من قيمة مربع كاي الجدولية (34.27) ،يليها مستوى المهني بمستوى الدلالة (0.85) اكبر من (0.05)،حيث كان قيمة مربع (كاي) المحسوبة (4.03) اقلة من الجدولية (21.95)، ويأتي بعدها الحالة الاجتماعية بمستوى الدلالة (0.8) وكان قيمة مربع كاي الحسوبة (1.60) واقلة من الجدولية (14.86) الشئ الذي يدل على عدم وجود فروق في اجابات المبحوثين بين مستوى الانشطة االاجتماعية و الخصائص الشخصية

3. 4-1-3 الفرضية الثانية(H3):

3- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين مستوى مساهمة الزراعة التعاقدية ومستوى التنمية المحلية.

درجة مساهمة الزراعة التعاقدية في أنشطة التنمية الريفية.

جدول رقم (4-20) توزيع فروق بين ازراعة التعاقدية وبين انشطة التنمية المحلية.

فرضية	كاي الجدولية	كاي المحسوبة	درجة الحرية	مستوى الدلالة	نتيجة الفرضية
الزراعة التعاقدية وانشطة التنمية المحلية	14.86	7.14	4	0.12	رفض الفرضية

المصدر :المسح الاجنماعي2019

اظهرت نتائج الجدول (4-20)ان قيمة مستوى الدلالة لاجابات المبحوثين حول مستوى مساهمة الزراعة التعاقدية في أنشطة التنمية المحلية (0.12) وهي اكبر من (0.05) ، وكان قيمة كاي المحسوبة 7.14 المقابلة للقيمة الجدولية 14.86 بما ان القيمة المحسوبة للكاي تربيع اقلة من القيمة الجدولية فأننا فاننا نرفض الفرض البديلة ونقبل الفرض الصفرى الذي ينص على عدم وجود علاقة مستوى مساهمة الزراعة التعاقدية وبين انشطة التنمية المحلية.

الباب الخامس

الخلاصة والخاتمة والتوصيات

5-1 الخلاصة:

في ضوء التحليل الذي تم في الباب السابق يمكن الخروج بمجموعة من النتائج حول إتجاهات المبحوثين نحو فرص مساهمة النظام التعاقدي في التنمية المحلية أهمها:

1. (40%)من المبحوثين من الفئة العمرية اقل من 50سنة
2. (92%)من المبحوثنين يعملون في الزراعة
3. (36%)من المبحوثين لديهم تأهيل عالي
4. (94%)من المبحوثين من المتزوجين
5. (42%)من المبحوثين من الفئة دخلهم الشهري اقل من 500ج قبل التعاقد
6. (36%)من المبحوثين من الفئة دخلهم الشهري 3000ج بعد التعاقد
7. (34%)من المبحوث من الفئة لديهم اقل من فدان قبل التعاقد
8. (56%)من المبحوثين من الفئة لديهم 10فدان بعد التعاقد
9. (71%)من المبحوثين يزرعون القطن ، والقمح .
10. (59%) من المبحوثين يمتلكون مباني ثابتة
11. غالبية المبحوثين يعرفون النظام التعاقدي بأنها" أسلوب يساهم في زيادة دخل المزارع وزيادة ربحية جهات اخرى، وبأنها تعاقد مكتوبة بين المزارعين وبين الشركات والأرض، عقد ملزم بين الزراع والارض وطرف آخر كشريك بالتكاليف والتسويق بمتوسط(4.48)(4.30) (4.20) بتقدير عالي جدا
12. معظم المبحوثين يعرفون البنود التعاقد بعدم تحويل المدخلات الإنتاجية الي استخدامات اخرى ،ومنع التسويق خارج دئرة الإنتاج. بدرجة عالية وبمتوسط(4.14)(4.14) على التوالي.
13. غالبية المبحوثين يتلقون المعلومات الزراعية من الاهل والجيران،شركات التسويق، المكاتب الزراعية وتجار الجملة وبمتوسط (4.560)(4.440)(4.300)(4.280)(4.260) (4.120) على التوالي وبدرجة عالية جدا.

14. (76.4%)من المبحوثين أكدوا ان أهم مميزات التعاقد هي توفير مستلزمات الإنتاج للمزارعين من الداعم أو المستثمر و(68.4%) قالوا أنها تضيف مهارات جديد ة للمزارعين في استخدام الموارد الزراعية بكفاءة ،والطرق السليمة لاستخدام الأسمدة.بدرجة عالية.

15. (93.2%)من المبحوثين ذكروا حسين العلاقات القائمة بين المزارعين(90.0%) ذكروا تحسين الخدمات الزراعية(88.0%) تحسين الظروف الصحية وهي ما يقابل الدرجة العالية جدا.

16. (85.2%) من المبحوثين أكدوا ان النظام التعاقدي تساهم في زيادة دخل المزارعين بدرجة عالية جدا.

5-2 الخاتمة:

الغرض من هذه الدراسة هي معرفة معارف واتجاهات المزراعين نحو الزراعة التعاقديةبمنطقة ودالترابي محلية الكاملين، وقدخرجت الدراسة بأن اتجاهات المزارعين نحو الزراعة التعاقدية بالمنطقة كانت ايجابية، ولقد وجدت قبولاًلدا المزارعين، وكانت هنالك بعض المؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمنطقة مما ادت الي احداث التنمية الريفية بالمنطقة.

5-3 التوصيات:

على مستوى الدولة:

1. ضرورة تطبيق النظام التعاقدي في كل الولايات
2. ضرورة وجود إطار مؤسسي وتنظيمي ويحقق ضمانات الالتزام بالعقود.
3. ضرورة إنشاء صناديق لادارة مخاطر الزراعة التعاقدية.
4. المساهمة في تطوير نظم زراعية حديثة للتسويق والتداول المنتجات الزراعية التعاقدية
5. ضرورة قيام التعاونيات بإنشاء شركة مساهمة للقيام بتسويق المنتجات الزراعية ومستلزمات الإنتاج.

الي وزارة الزراعة :

6. ضرورة اِنشاء نظام إرشادي يعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتوفيره للمزارعين المتعاقدين بأسعار اقلة (رمزية).
7. النهوض بأوحوال المزارعين وخاصة ذوي الحيازات المتوسطة والصغيرة من خلال تطوير لمعارفهم وممارساتهم الإنتاجية ،ومن ثم حصولهم على اسناد مجزية وعادلة ترفع من دخولهم المزرعية.
8. ضرورة إعطاء أولويات قصوى لنظم الزراعة التعاقدية ضمن استراتيجيات الامن الغذائي ومحاربة الفقر.

لإدارة الإرشاد الزراعي:

9. تصميم وتنفيذ إطار حملات توعية وبرامج إرشادية وورش عمل وندوات تستهدف التعريف والترويج لنظم الزراعة التعاقدية لمتخلف الفئات ذات العلاقة.
10. ربط المنتجين المتعاقدين بالبحوث الزراعية ،وتقديم المشورة الفنية لهم بانتظام.
11. ينت نتائج الدراسة ان الإتجاهة العام للمبحوثين نحو معرفة النظام التعاقدي عبر مصادر المعلومات كانت ايجابية لذا توصي الدراسة باستخدام الوسائل الإرشادية الحديثة لربط المزارع بالإرشاد والتسويق والتمويل.

على القائمين بأمر الزراعة التعاقدية

12. ضرورة توسيع دائرة المشاركة في الزراعة التعاقدية ليشمل كل فئات المزارعين والمراة.
13. الدراسة بضرورة مشاركة كل الأطراف في التخطيط ووضع الشروط وصياغة البنود.
14. الاهتمام بالاعتبارات البيئية عند صياغة العقود وتطبيقها في ارض الواقع

قائمة المراجع

المراجع العربية

- السلموني ، سعاد ابراهيم (2020) استراتيجية التنمية الإجتماعية والإقتصادية .Almanh.
- السروجي ، طلعت مصطفى (2001). التنمية الاجتماعية المثال والواقع، جامعة حلوان، مصر.
- السمالوطي، نبيل (1976)، علم إجتماع التنمية – دراسة في إجماعات العالم الثالث –الطبعة الثانية– الإسكندرية – الهيئة المصرية للكتاب – ص101.
- الامم المتحدة (2017)تسخير التكنولوجيا الزراعية لأغرض التنمية المستدامة–تقرير الأمين العام–نيورك الدورة الثانية والسبعون :التنمية المستدامة.
- الغنام، عادل فهمي، وأمير محمد عبد الله: دارسة إتجاهات المزارعين نحو الزارعة التعاقدية بمنطقة البستان– قطاع النوبارية، مجلة الإسكندرية، . للتبادل العلمي، مجلد(32) ،العدد(3)، الإسكندرية، يوليو– سبتمبر، 2011
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دليل الممارسات الجيدة في الوطن العربي، ديسمبر،2007م
- النمر،هدى صالح وآخرون،(2019)،الزراعة التعاقدية مدخل للتنمية المستدامة.جمهوية مصر العربية
- خالد، فتوح (2010)، الإستثمار في التنمية المحلية (دراسة حالة قطاع الري لولاية تسميلت) مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الإقتصادية– جامعة تلسمان.
- خشمون، محمد(2010)، المشاركة الإجتماعية في التنمية المحلية– مجلة الباحث الإجتماعي – عدد 15 سبتمبر 2010.
- خضر، خنفري (2011)، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق – أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية – جامعة الجزائر – الجزائر.
- رشيد، عادل(2015)، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر– مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية – جامعة الدكتور الطاهر مولاي – سعيدة– كلية الحقوق والعلوم السياسية – قسم العلوم السياسية– الجزائر.

- زيادة،عبد الكريم حامد ،والبعلي، عصام محمد (2012م)نظرة زراع الموالح والبطاطس إلى الزراعة التعاقدية ودور الإرشاد الزراعي فيها: معهد بحوث الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية، الإرشاد الزراعي بقسم الإقتصاد الزراعي كلية الزراعة جامعة طنطا).
- سالم، رغدة حسن محمود إبراهيم، دراسة تحليلية للأثار الإرشادية والإقتصادية للزراعة التعاقدية على الزراع، رسالة ماجستير، قسم الإرشاد الزراعي والمجتمع الريفي، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، 2012م
- سالم، محمد حمد:أهداف الزارعة التعاقدية وبعض التجارب الناجحة، ورشة عمل "قانون الزارعة التعاقدية "في اطار"مشروع تحسين الدخول والظروف الإقتصادية في المناطق الريفية 2015 م.
- سرحان،سليمان(2015)محاضرة عن الزراعة التعاقدية –بكفرة الشيخ.
- شبانة، ذكي محمد كتاب رقم (1964)، التسويق الزراعي معالم الرئيسي في الإقتصاد التسويقي. مصر.
- عامر وآخرون(،2018).وعي زراع بنجر السكر ببعض جوانب التعاقد على توريد المحصول ببعض قرى محافظتي كفر الشيخ ،والدقهلية –مجلة منوفية للاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية.
- فايد،أمل عبد الرسول أحمد ، حرحش،مها السيد عبد الحفيظ(2016م) الووضع الراهن للزارعة التعاقدية لمحصول بنجر السكر بالنوبارية والدور المرتقب للإرشاد الزراعي فيها. قسم الإقتصاد والإرشاد الز ا رعي والتنمية الريفية– كلية الزارعة– جامعة دمنهور.
- فريد، قوت القلوب محمد(2000)، تنظيم المجتمع في الخدمة الإجتماعية – الإسكندرية – المكتب الجامعي الحديث– ص65.
- قدومي،منال(2008)، دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي –حالة دراسية للجان الأحياء السكنية بمدينة نابلس– رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الحضرية – كلية الدراسات العليا – جامعة النجاح الوطنية– نابلس– فلسطين.
- مراد، هيلين عبد الرحيم (2012)، دور المشاركة المجتمعية في تفعيل التنمية المحلية في مصر (دراسة حالة محافظة الإسماعلية) رسالة مقدمة إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في الإدارة العامة – كلية الإقتصاد والعلوم السياسية – قسم الإدارة العامة.

- منظمة الأغذية والزارعة الأمم المتحدة(FAO2001) الأعمال التجارية الزراعية وصغار المزارعين)الزارعة التعاقدية(، أضواء كاشفة.

- منظمة الأغذية والزراعة الأمم المتحدة –الفاو (2016)،الزراعة التعاقدية من اجل شراكات افضل بين المزارع وقطاعات الأعمال تجربة بنك التنمية الاسوية

المراجع الاجنبية

- FAO. (2017). "Contract Farming and the Law: What Do Farmers Need to Know". Rome, Italy.

- Eaton, C., & A. Shepherd. (2001). "Contract Farming - partnerships for Growth: A Guide". FAO.Rome

- Earth Security Group. (2018)." A Framework for Sustainability Innovation in Agri-business" . Swiss Agency for Development and Cooperation. Geneva.

- FAO. (2018). "Contract Farming in the Brazilian Chicken Industry: The Case of Pif Paf Alimentos."

- FAO. (2018)." International Symposium on Contract Farming and other inclusive business models. FAO. Zimbabwe."

الملاحق

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعةالسودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات الزراعية

قسم الارشاد الزراعي والتنمية الريفية

إستبيان:عن أثر الزراعة التعاقدية على الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمزارعين

دراسةحالة: قرية ودالترابي

ملحوظة:هذا الاستبيان يستخدم لاغراض البحث فقط

رجاءاً ضع علامة(√) امام ما تراه مناسب مع حالتك.

أ.الخصائص الشخصية:

1.النوع:

ذكز	انثى

2.السن:

اقل من25	30-25	35-31	40-36	اكثرمن45

3.المهنة:

مزارع	موظف/عام	موظف /خاص	تاجر	اعمال حرة	بدون مهنة	اخرى

4.المستوى التعليمي:

امي	خلوة	اساس	ثانوي	جامعي	فوق الجامعي

5.الحالة الاجماعية:

متزوج	عاذب	مطلق	ارمل

6.نوع السكن الذي كنت تقيم فيه قبل تطبيق النظام التعاقدي:

طينية/الجالوس	طوب/بناء ثابتة	عددغرف المنزل	خدمات كهرباء	لا يوجد خدمات	خدمات اخرى

7.نوع السكن الحالي:

طينية/الجالوس	طوب/بناء ثابتة	عددغرف المنزل	خدمات كهرباء	لا يوجد خدمات	خدمات اخرى

8.دخل الشهرى قبل تطبيق النظام التعاقدي:

اقل من 500	1000-501	2000-1001	3000-2001	اكثرمن 5000

9.دخل الشهري بعد تطبيق النظام التعاقدي:

اقل من 500	10000-5001	15000-10001	20000-15001	اكثرمن 25000

10.مساحة الحيازة قبل تطبيق النظام التعاقدي:

اقل من 5 فدان	5-10فدان	11-15فدان	16-200فدان	اكثر من 25 فدان

11.مساحة الحيازة بعد تطبيق النظام التعاقدي:

اقل من 5فدان	5-10فدان	11-15فدان	16-20فدان	اكثر من 25 فدان

12.انواع المحاصيل التي كنت تزرعها قبل تطبيق النظام التعاقدي:

القطن	القمح	الذرة	عباد الشمس	السمسم	الفول السوداني	اخرى حدد

13.انواع المحاصيل التي كنت تزرعها بعد تطبيق النظام التعاقدي:

القطن	القمح	الذرة	عباد الشمس	السمسم	الفول السوداني	اخرى حدد

ب/الزراعة التعاقدية:

ما هي مستوى معرفتك بمفهوم (معنى) الزراعة التعاقدية؟

معنى الزراعة التعاقدية	عالية جدا	عالية	لحدما	ضعيفة	ضعيفة جدا
14.اسلوب يمكن ان يساهم في زيادة دخل المزارعين وزيادة ربحية الجهات الزراعية					
15.ترتيبات تعاقديةمكتوبة بين المزارعين وبين الشركات والارض					
16.عقد ملزم بين الزراع كمنتجين والارض كاصول وطرف آخر كشريك بالتكاليف والتسويق					
17.شراكة بين المزراعين والجهات الزراعية					

ماهي مستوى معرفتك بالبنود الذي يضمنها العقد ؟

بنود العقد	عالية جدا	عالية	لحد ما	ضعيفة	دعيفة جدا
18.منع التسويق خارج دائرة العقد					
19.عدم تحويل المدخلات الانتاجية الى استخدامات اخرى					
20.تحديد مسؤليات كل طرف من الاطراف المتعاقدة					
21تحديد سعربيع المحصول					
22.تحديد نوعية وجودة المنتج					
23.توفير مستلزمات الانتاج					
24.تحديد ميعاد تسويق المحصول					
25.توفير وسائل نقل المحصول من خلال الجهات المتعاقدة					
26.تحديد كمية المنتج					
27.تحديد مدة العقد كيفية انهائه					
28.اخرى حدد					

ماهي مستوى معرفتك بمصادر معلومات عن الزراعة التعاقدية التالية؟

مصادر المعلومات	عالية جدا	عالية	لحد ما	ضعيفة	ضعيفةجدا
29.شركات التسويق					
30.الاهل والجيران					
31.الجمعيات التعاونية					
32.تجارالجملة					
33.المصانع					
34.المكاتب الزراعية					
35.برامج التلفيزيونية					
36.الازاعات الزراعية					
37.الواتساب					
38.الفيس بوك					
39.اخرى حدد					

مامدي معرفتك بمميزات الزراعة التعاقدية التالية:

مميزات الزراعة التعاقدية	عالية جدا	عالية	لحد ما	ضعيفة	ضعيفة جدا
40.توفير مستلزمات الانتاج للمزارعين من الداعم اوالمستثمر					
41.وجود جهات رقابية ،وضمانة تعاقدية وجهة تحكيمية					
42.ضمان لتسويق المحصول وبسعر مجزي					
43.وسيلة مضمونة لزيادة دخل المزارعين ،وبمخاطر قليلة					
44.زراعة اكبر مساحة من الاراضي الزراعية					
45.تضيف مهارات جديد ة للمزارعين في استخدام الموارد الزراعية بكفاءة ،والطرق السليمة لاستخدام الاسمدة					
46.التزام بتسويق المحصول وفق الميعاد المحدد في العقد					
47.توفيرالخدمات للمزراعين لزيادة جودة المحصول					
48.عدم اخلال الجهات المتعاقدة بالسعر المحددة في العقد					
49.زيادة دخل المزراعين والجهات الزراعية					
50.اخرى					

ج ـ المؤشرات الاجتماعية :

من وجهة نظرك الي اي مدى تساهم نظام الزراعة التعاقدية في اللآتي:

المؤشرات الاجتماعية	عالية جدا	عالية	لحد ما	ضعيفة	ضعيفة جدا
51.تحسين العلاقات القائمة بين المزارعين					
52.تحسين الخدمات الزراعية					
53.تحسين الظروف الصحية					
54.انشاء مؤسسات تعليمية جديدة					
55.بناء الطرق والجسور					
56.تعزيز دور الجمعيات الزراعية					
57.زيادة عدد الابناء في المدارس					
58.اخرى					

د/المؤشرات الاقتصادية

من وجهة نظرك الي اي مدى تساهم نظام الزراعة التعاقدية في اللآتي:

المؤشرات الاقتصادية	عالية جدا	عالية	لحدما	ضعيفة	ضعيفة جدا
59.زيادة دخل المزارعين					
60.انخفاض مستوى البطالة					
61.انخفاض مستوى الهجرة					
62زيادة حجم المساحة المزروعة					
63.تحسين نوعية (جودة) المنتج					
64.انخفاض تكلفة الانتاجية					
65.اخرى					

ما هي المشاكل التي واجتهك عند مشاركتك في نظام الزراعة التعاقدية؟

.....
.....
.....
.....
.....

.....
.....
.....
.....
.....

.....
.....
.....
.....
.....

ماهي الحلول الممكنة للمشاكل التي واجتهك عند مشاركتك في الزراعة التعاقدية؟

.....
.....
.....
.....

.....
.....
.....
.....
.....

.....
.....
.....
.....
.....